

دور الرقابة الداخلية في تعزيز فعالية الإدارة المالية في القطاع العام السعودي

إعداد الطالب/

نايف منصور خياط

إشراف/

د. أسماء ابو عنزه

العام الدراسي:

2024 - 1446

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إليك أنت يا فرحتي وقرّة عيني وسويداء قلبي، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني
وعشقها قلبي فيها حنان وفي قربها راحة وأمان وأول من رفعت همي فكانت الشمس
المشرقة إلى أغلى وأعز إنسانة في

حياتي "أمي".

هذه ثمرة السنن أهديها لك وأنا رافع الجنب كنتي لي أفضل معين فلن أنسى فضلك
إلى يوم الدين

وكما أهدي هذه الرسالة إلى روح والدي

والى اخوتي واخواتي

الشكر والامتنان

أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لجامعة ميداووشن ، التي وفرت لي كل الدعم والتوجيه الأكاديمي خلال هذه الرحلة الدراسية. كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة، التي كانت مصدر إلهام وإرشاد طوال فترة إعداد هذا البحث. لم تكن نصائحها وتوجيهاتها القيمة مجرد نقاط مرجعية، بل كانت دعامة أساسية ساعدتني في تجاوز التحديات وتحقيق أهداف هذا العمل.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على فعالية ممارسات الإدارة المالية في القطاع العام السعودي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات. تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بأنظمة الإدارة المالية والرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي. ولصعوبة إجراء حصر شامل لكافة أفراد المجتمع، تم استخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة لجمع البيانات، حيث تم نشر الاستبيان على مواقع التواصل الاجتماعي وبلغ عدد المستجيبين 330 فرداً. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وفعالية الإدارة المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على المستوى المتميز لتطبيق الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام، من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين في المراجعة الداخلية لتعريفهم بالأساليب الحديثة في مجال الرقابة الداخلية. الكلمات المفتاحية: أنظمة الرقابة الداخلية، فعالية الإدارة المالية، القطاع العام السعودي.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
62	جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت	(1)
63	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول	(2)
69	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني	(3)
71	جدول (4) معامل الثبات لمحاو استمارة الاستبيان	(4)
75	جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص للشخصية	(5)

76	جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة	(6)
77	جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة	(7)
79	جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة	(8)
81	جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الإدارة المالية	(9)
83	جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية	(10)
85	جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05	(11)
86	جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية	(12)
88	جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية	(13)

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
72	الشكل (1) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للجنس	(1)
73	الشكل (2) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للعمر	(2)
73	الشكل (3) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	(3)
74	الشكل (4) توزيع افراد عين ة الدراسة وفقا للدرجة الوظيفية	(4)
74	الشكل (5) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة الوظيفية	(5)

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب	الإهداء
ج	الشكروالامتنان
د	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 مقدمة:
4.....	2.1 مشكلة الدراسة

3.1	أهمية الدراسة	8
4.1	أهداف الدراسة	11
5.1	تساؤلات الدراسة:	14
6.1	فروض الدراسة	16
7.1	المنطلقات النظرية للدراسة	16
	منهجية البحث	19
	أدوات الدراسة	22
	مجالات الدراسة	23
	حدود الدراسة	25
	الدراسات السابقة:	27
	الفصل الثاني: الاطار النظري	32
1.2	نظام الرقابة الداخلية:	32
2.2	مكونات بيئة الرقابة الداخلية	33
3.2	مراحل نظام الرقابة الداخلية:	35
	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المالية	39
1.1.2	مفهوم الادارة :	39
2.1.2	مفهوم الادارة المالية :	40
3.1.2	تعريف الادارة المالية	41
4.1.2	مكونات الحقل المالي	42
5.1.2	مراحل المالية العامة :	43

47	6.1.2 أهمية الادارة المالية :
47	7.1.2 أهداف الإدارة المالية :
51	8.1.2 مجالات واجبات وخصائص الادارة المالية :
53	9.1.2 مراحل المدخل الحديث :
54	10.1.2 العوامل المؤثر على الادارة المالية:
55	11.1.2 علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى :
60	الفصل الثالث
60	منهجية وإجراءات الدراسة
60	1.3 مقدمة
60	2.3 منهجية البحث
60	3.3 مجتمع وعينة الدراسة
61	4.3 مصادر البيانات:
61	5.3 الأساليب الإحصائية:
61	6.3 أداة الدراسة
63	7.3 صدق أداة الدراسة
71	ثبات أداة الدراسة:
72	الفصل الرابع
72	تحليل النتائج
72	1.4 مقدمة
72	2.4 خصائص عينة الدراسة

75	4.3 تحليل استمارة الاستبيان
83	4.4 اختبار فروض الدراسة
90	الفصل الخامس
90	النتائج والتوصيات والمقترحات
90	1.5 مقدمة
90	2.5 نتائج الدراسة
92	3.5 التوصيات
92	4.5 المقترحات
93	المراجع
93	اولاً: المراجع العربية
95	ثانياً: المراجع الاجنبية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

في القطاع العام السعودي، تلعب أنظمة الرقابة الداخلية دورًا حيويًا في عمليات الإدارة المالية لشركات القطاع العام. تتكون هذه الأنظمة من مجموعة من القواعد والبروتوكولات والأساليب المنظمة خصيصًا لضمان دقة وموثوقية البيانات المالية والمحاسبية، وتعزيز المسؤولية، وردع الأنشطة الاحتيالية. إن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ذات أهمية قصوى، لأنها تؤثر بشكل مباشر على قدرة مؤسسات القطاع العام على التعامل بشكل صحيح مع الأموال العامة، وضمان الانفتاح، وتلبية توقعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المقيمين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات الأجنبية (Hamed، 2023).

في المملكة العربية السعودية، يتولى القطاع العام مكانة بارزة في الاقتصاد، حيث يتم تخصيص نسب كبيرة من الميزانية الوطنية للخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، والمبادرات الاجتماعية. وقد تضاعفت أهمية أنظمة الرقابة الداخلية القوية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة 2030، وهو إطار استراتيجي مصمم لتقليل اعتماد الدولة على النفط، وتوسيع الاقتصاد، وتعزيز قطاعات الخدمة العامة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، والبنية التحتية، والترفيه، والسياحة. وترتكز هذه الرؤية على التركيز بشكل كبير على تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة في القطاع العام، مع تسليط الضوء على الوظيفة الحاسمة للضوابط الداخلية في تحقيق هذه الأهداف (Moshashai، 2018).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين جودة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية الإدارة المالية في القطاع العام السعودي. تعمل الضوابط الداخلية القوية على تعزيز الإدارة المالية من خلال ضمان التسجيل الدقيق للمعاملات المالية وحماية الأصول والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. وفي غياب الضوابط الداخلية القوية، تتعرض شركات القطاع العام لمخاطر كبيرة مثل سوء الإدارة المالية والفساد وانعدام الكفاءة. وهذه المخاطر لديها القدرة على تآكل ثقة الجمهور وإعاقة تحقيق الأهداف الاستراتيجية (Kamara، 2023).

إن أنظمة الرقابة الداخلية متعددة الأوجه وتتضمن عددًا من المكونات، بما في ذلك بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وإجراءات الرقابة، والمعلومات، والاتصالات، والمراقبة. تحدد بيئة الرقابة نغمة الشركة، مما يؤثر على الثقافة العامة وكيفية النظر إلى الضوابط الداخلية وتطبيقها. ويستلزم تقييم المخاطر تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. تشير أنشطة الرقابة إلى التدابير الدقيقة، مثل منح الأذونات، والإجراءات المصرح بها، والتحقق من المعلومات، ومطابقة البيانات، والتي تهدف إلى تقليل المخاطر أو القضاء عليها. تضمن أنظمة المعلومات والاتصالات تسجيل المعلومات المهمة ونشرها لمن يحتاجون إليها. أخيرًا، يستلزم الرصد الفحص المتكرر لآليات الرقابة الداخلية للتحقق من أنها تعمل بكفاءة (Farnham، 2023).

واجه القطاع العام السعودي العديد من العقبات في بناء وصيانة أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة. تشمل هذه المشاكل الافتقار إلى الأفراد المؤهلين بشكل مناسب، والموارد المحدودة، ومعارضة التغيير، وتعقيد النظام البيروقراطي. علاوة على ذلك، فإن السرعة العالية لتطوير التكنولوجيا تخلق إمكانيات ومشاكل لأنظمة الرقابة الداخلية. في حين أن التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، قد تزيد من فعالية الضوابط الداخلية، إلا أنها تتطلب أيضًا مهارات وخبرات جديدة قد لا تكون متاحة بسهولة في القطاع العام (Alfozan، 2024).

في السنوات الأخيرة، كانت هناك محاولات كبرى لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية داخل القطاع العام السعودي. هذه المبادرات هي جزء من تغييرات حوكمة أكبر تهدف إلى تعزيز الانفتاح والمساءلة، والحد من الفساد، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة القطاع العام. على سبيل المثال، تبنت الحكومة السعودية العديد من البرامج لتعزيز دور المدققين الداخليين، وتحسين التقارير المالية، وزيادة استخدام التكنولوجيا في الإدارة المالية. ترتبط هذه الأنشطة بأفضل الممارسات العالمية وتهدف إلى خدمة الأهداف الأوسع لرؤية 2030 (Boufounou، 2024).

إن الغرض من الرقابة الداخلية في الإدارة المالية لا يقتصر على تجنب وكشف الاحتيال، بل يتعلق أيضًا ببناء جو يدعم السلوك الأخلاقي والمسؤولية والانفتاح. تساعد أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في ضمان استخدام الموارد العامة بشكل فعال وتحقيق أهدافها المقصودة، وهو أمر حيوي في الحفاظ على

ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية. وعلاوة على ذلك، توفر الضوابط الداخلية أساسًا للتطوير المستمر من خلال تحديد الأماكن التي يمكن فيها تبسيط العمليات وجعلها أكثر كفاءة (Rashid، 2022).

في سياق القطاع العام السعودي، تعد فعالية الضوابط الداخلية بالغة الأهمية نظرًا لمدى وتعقيد الأنشطة الحكومية. مع وجود عدد كبير من الهيئات الحكومية، كل منها مسؤول عن إدارة المشاريع الكبرى، فإن هذا يتطلب من الحكومة أن تكون أكثر صرامة إن إدارة الموارد المالية بشكل صحيح أمر بالغ الأهمية، حيث إن احتمالات سوء الإدارة المالية أو الاحتيال كبيرة. لذلك، فإن أنظمة الرقابة الداخلية القوية مهمة للحد من هذه المخاطر وضمان إدارة الأموال العامة بطريقة فعالة وشفافة (Alqudah، 2023).

إن إحدى السمات الأساسية الأخرى للرقابة الداخلية هي وظيفتها في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية. من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب، تسمح الضوابط الداخلية لمسؤولي الحكومة باتخاذ خيارات مدروسة تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في سياق رؤية 2030، حيث يعتمد التنفيذ الناجح للمبادرات الاستراتيجية على توافر المعلومات المالية الجديرة بالثقة والقدرة على مراقبة الأداء المالي والإشراف عليه بكفاءة (Monteiro، 2021).

إن كفاءة آليات الرقابة الداخلية في القطاع العام السعودي تتأثر أيضًا بالمتغيرات الخارجية، بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي، والمناخ السياسي، وكمية التدقيق العام. يوفر الإطار القانوني والتنظيمي الأساس للضوابط الداخلية من خلال وضع معايير الإدارة المالية والإبلاغ. في المملكة العربية السعودية، ينشأ هذا الإطار كجزء من تغييرات حوكمة أكبر تهدف إلى تعزيز إدارة القطاع العام. إن السياق السياسي يلعب أيضًا دوراً هاماً، حيث إن الإرادة السياسية والدعم يشكلان أهمية حيوية للتبني الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية. كما أن الرقابة العامة، بما في ذلك دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني، قد تعمل أيضاً كحافز رئيسي للوكالات الحكومية للحفاظ على ضوابط داخلية قوية (Almahuzi، 2020).

وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه، لا تزال هناك صعوبات كبيرة يجب معالجتها في زيادة فعالية الضوابط الداخلية في القطاع العام السعودي. ومن بين المشاكل الأساسية ضرورة التدريب والتطوير المستمر للموظفين المشاركين في عمليات الرقابة الداخلية. ومع تغير القطاع العام وإدخال

التقنيات الجديدة، فمن الأهمية بمكان أن يتمتع العاملون بالمهارات والخبرات المناسبة لإنشاء ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحسين التنسيق والتكامل بين أنظمة الرقابة الداخلية عبر مختلف الهيئات الحكومية لتوفير نهج موحد ومتناسك للإدارة المالية (AL-RBAI)، (2020).

وفي الختام، تلعب أنظمة الرقابة الداخلية دوراً حاسماً في تعزيز فعالية الإدارة المالية في القطاع العام السعودي. وتعتبر هذه الأنظمة حيوية للحفاظ على سلامة المعلومات المالية، وتشجيع المساءلة، ومكافحة الاحتيال. وفي سياق رؤية 2030، تكتسب أهمية الضوابط الداخلية القوية المزيد من الوضوح، لأنها تشكل أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإصلاح الحوكمة وتنويع الاقتصاد. ورغم إحراز تقدم كبير في تعزيز الضوابط الداخلية في القطاع العام السعودي، لا تزال هناك قضايا يتعين معالجتها، ولا سيما فيما يتصل بخلق القدرات، وتخصيص الموارد، ودمج التكنولوجيا الجديدة. وسوف يكون معالجة هذه المشاكل أمراً بالغ الأهمية لضمان استمرار أنظمة الرقابة الداخلية في دعم الإدارة المالية الفعالة والمساهمة في تحقيق رؤية 2030 بشكل عام.

2.1 مشكلة الدراسة

إن الرقابة الداخلية تساعد على حماية الأصول وضمان دقة التقارير المالية وتحسين الالتزام بالقواعد والقوانين، فإنها تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تدعم فعالية الإدارة المالية في القطاع العام. ومع ذلك، هناك عدد من العقبات التي يجب التغلب عليها قبل أن يتم تنفيذ هذه الرقابة بشكل فعال في المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية. ومن أجل تعزيز الرقابة الداخلية وزيادة فاعليتها، يتناول هذا البحث هذه القضايا ويبحث في كيفية تأثيرها على الإدارة المالية

1. الفشل في تنفيذ الضوابط الداخلية بشكل صحيح:

نظراً لعدم كفاية نشر آليات الرقابة الداخلية، فقد يواجه القطاع العام في المملكة العربية السعودية صعوبات كبيرة. وقد يؤدي الافتقار إلى التكامل الكامل لهذه التقنيات في إجراءات الإدارة المالية للعديد من الهيئات والإدارات الحكومية إلى ثغرات تقوض دقة وموثوقية وسلامة البيانات المالية. وقد يؤدي التنفيذ غير الكافي للضوابط الداخلية الشاملة إلى عدم الكفاءة التشغيلية، وزيادة قابلية التعرض

للأنشطة الاحتمالية، وارتفاع احتمالية سوء الإدارة المالية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الضوابط الداخلية الصارمة قد يعوق قدرة هذه المنظمات على تحديد نقاط الضعف وتصحيحها على الفور، وبالتالي زيادة احتمالات الخسائر المالية وتقليل المسؤولية الإجمالية داخل القطاع العام (RiskOptics، 2023).

2. الافتقار إلى الوعي والتدريب على الضوابط الداخلية:

تتمثل مشكلة رئيسية أخرى في المعرفة والتدريب المحدودين بين موظفي القطاع العام حول الحاجة إلى التنفيذ المناسب للضوابط الداخلية. قد لا يفهم الموظفون على جميع المستويات تمامًا الدور الذي تلعبه الضوابط الداخلية في الحفاظ على الأصول، وضمان دقة التقارير المالية، والامتثال للالتزامات القانونية. وقد تؤدي هذه الفجوة المعرفية إلى الاستخدام غير المناسب أو غير المتسق للضوابط، مما يحد من فعاليتها. وعلاوة على ذلك، بدون التدريب المناسب، لا يمكن تأهيل الموظفين للكشف عن المخاطر المحتملة أو تنفيذ الضوابط المطلوبة للحد من هذه المخاطر، مما يؤدي إلى نقاط ضعف في عمليات الإدارة المالية (Khando، 2021).

3. التطبيق غير المتسق للضوابط الداخلية عبر الإدارات:

يعد التنفيذ غير المتكافئ للضوابط الداخلية عبر مختلف الإدارات والوكالات الحكومية مشكلة رئيسية قد تضعف الفعالية الإجمالية للإدارة المالية في القطاع العام. وقد تتطور الاختلافات في تنفيذ الضوابط الداخلية بسبب التباين في أهداف القيادة، أو توافر الموارد، أو درجات خبرة الموظفين. وقد تؤدي هذه الاختلافات إلى عدم المساواة في جودة وموثوقية المعلومات المالية في جميع أنحاء القطاع العام، مما يؤدي إلى مشاكل في الوصول إلى المعايير العالمية للمساءلة والانفتاح. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي هذا التناقض إلى أن تكون بعض الإدارات أكثر عرضة للمخالفات المالية، أو الاحتيال، أو سوء الإدارة مقارنة بغيرها، مما يعرض سلامة الإدارة المالية العامة ككل للخطر (Hepworth، 2023).

4. المقاومة للتغيير وتبني الضوابط الداخلية:

إن المقاومة للتغيير تشكل مصدر قلق نموذجي عند تبني أو ترقية أنظمة الرقابة الداخلية في أي عمل تجاري، والقطاع العام السعودي ليس مستثنىً. فقد يرفض الموظفون والإدارة تنفيذ ضوابط داخلية جديدة بسبب الافتقار إلى المعرفة بمزاياها، أو الخوف من التدقيق الشديد، أو القلق بشأن العبء الإضافي.

وقد تكون هذه المعارضة واضحة بشكل خاص في السياقات التي توجد فيها ثقافة راسخة لإجراءات الإدارة المالية غير المنظمة أو الأقل تنظيمًا. والتغلب على هذه المقاومة أمر حيوي لضمان تنفيذ الضوابط الداخلية بشكل صحيح وأنها تساهم في تطوير إجراءات الإدارة المالية. وقد يؤدي الفشل في التعامل مع المقاومة إلى قبول تجميلي للضوابط، حيث توجد في السياسة، ولكن لا يتم تنفيذها أو توظيفها بشكل فعال (Damawan، 2020).

5. التحديات التكنولوجية وتكامل الضوابط الداخلية:

قد تحد القضايا التكنولوجية بشكل كبير من التطبيق الناجح للضوابط الداخلية داخل القطاع العام السعودي. وقد لا توفر أنظمة الإدارة المالية القديمة أو غير المتوافقة الضوابط الآلية الأساسية للمراقبة الفعالة والإبلاغ والامتثال. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الاتصال بين الأنظمة المالية المختلفة بين المؤسسات الحكومية قد يؤدي إلى خلق صوامع بيانات، مما يجعل من الصعب وضع ضوابط موحدة وتوفير منظور كامل للنشاط المالي. وقد تعمل هذه القيود الفنية أيضًا على تقييد قدرة الضوابط الداخلية على تحديد الشذوذ أو تقديم رؤى في الوقت الفعلي للعمليات المالية، مما يؤدي إلى خفض فعاليتها في تجنب المخاطر وإدارتها. ويتطلب معالجة هذه الصعوبات الاستثمار في أنظمة إدارة التمويل الحديثة وضمان دمجها بشكل فعال عبر جميع مستويات الحكومة.

6. الامتثال للمعايير والمتطلبات التنظيمية:

إن ضمان اتساق الضوابط الداخلية داخل القطاع العام السعودي مع المتطلبات المالية الوطنية والدولية يمثل مشكلة صعبة ومستمرة. فالبيئة التنظيمية تتطور باستمرار، ويتعين على شركات القطاع العام تعديل ضوابطها الداخلية بانتظام لتلبية المعايير والاحتياجات الجديدة. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه القواعد إلى غرامات قانونية وفقدان ثقة الجمهور والإضرار بصورة الحكومة. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي تعقيد البيئة التنظيمية إلى صعوبة فهم وتطبيق الضوابط الأساسية، وخاصة في مجالات مثل مكافحة غسل الأموال، ومنع الاحتيال، والتقارير المالية. ويتطلب ضمان الامتثال اتباع نهج استباقي للمراقبة التنظيمية، فضلاً عن التدريب المستمر والمساعدة لموظفي القطاع العام (Alzeban، 2019).

7. التحديات في التقييم والمراقبة المنتظمة للضوابط الداخلية:

إن المراجعة والمراقبة المنتظمة للضوابط الداخلية ضرورية لضمان فعاليتها المستمرة في تعزيز الإدارة المالية. ومع ذلك، قد يكون هذا الإجراء إشكاليًا بسبب حدود الميزانية، أو الافتقار إلى المعرفة، أو الأهداف المتضاربة داخل القطاع العام. إن غياب المراجعة المتكررة قد يؤدي إلى أن تصبح الضوابط الداخلية قديمة أو تفشل في معالجة المخاطر الناشئة، مما يؤدي إلى ثغرات في المراقبة المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب إطار مراقبة شامل قد يؤدي إلى نقص المسؤولية عن فعالية الضوابط الداخلية، مما يجعل من الصعب اكتشاف أوجه القصور في النظام ومعالجتها. وتؤكد هذه الصعوبة على ضرورة اتباع نهج منهجي للفحص المستمر للضوابط الداخلية، بما في ذلك استخدام عمليات التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر لضمان بقاء الضوابط ذات صلة وفعالية (Arslan، 2020).

8. تأثير الضوابط الداخلية غير الفعالة على اتخاذ القرارات المالية:

قد يكون للضوابط الداخلية غير الفعالة تأثير كبير على عمليات اتخاذ القرارات المالية داخل القطاع العام السعودي. وقد تؤدي الضوابط المخططة أو المنفذة بشكل سيئ إلى بيانات مالية خاطئة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة وتخصيص غير مناسب للموارد. وقد يكون لهذا عواقب وخيمة على كفاءة وفعالية العمليات الحكومية، فضلاً عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الضوابط الداخلية الجديرة بالثقة قد يقوض الثقة في المعلومات المالية المقدمة لصناع القرار، وبالتالي يحد من القدرة على اتخاذ خيارات مستنيرة وفي الوقت المناسب. يتطلب معالجة هذه المشكلة التركيز على تعزيز الضوابط الداخلية لضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب وذات صلة تدعم اتخاذ القرارات الذكية (Nasser، 2022).

9. الضغوط السياسية

في بعض الظروف، قد تواجه الرقابة الداخلية تأثيرات سياسية تعرض استقلاليتها وفعاليتها للخطر. وقد يعوق التدخل السياسي إجراءات التدقيق ويساهم في التحيز في إعداد التقارير المالية. ولابد من حماية الرقابة الداخلية من التدخل السياسي للحفاظ على نزاهتها وموضوعيتها. وهذا يتطلب إطاراً تشريعياً متيناً يضمن استقلال هيئات التدقيق ويضمن عدم تدخل الأحزاب السياسية في عملها (Preuss، 2021).

10. عدم المعرفة بأهمية الرقابة الداخلية:

يعاني بعض العاملين والسلطات من عدم المعرفة بضرورة الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الأداء المالي والإداري. وقد يؤدي هذا النقص في المعرفة إلى انخفاض الدعم لجهود التدقيق والإهمال. ولا بد أن تتضمن الجهود الرامية إلى زيادة الرقابة الداخلية مبادرات توعية وتثقيف تصل إلى كافة مستويات الشركة. وقد تشمل هذه الجهود عقد ندوات ومؤتمرات وإصدار منشورات تعليمية تستهدف تسليط الضوء على ضرورة الرقابة الداخلية وفوائد تطبيقها بكفاءة على المنظمة (intone, 2024).

3.1 أهمية الدراسة

ونظراً للصعوبات الاقتصادية والسياسية الحالية التي تواجهها البلدان اليوم، فمن الضروري تحسين كفاءة الإدارة المالية في القطاع العام. وهذا سيضمن استخدام الموارد بطريقة منتجة وفعالة. تعتبر الرقابة الداخلية ضرورية لتحقيق هذا الهدف، لأنها تشرف على العمليات المالية والإدارية وتضمن الالتزام بقواعد وإجراءات محددة. تعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها تقدم تحليلاً شاملاً لكيفية لعب الرقابة الداخلية دوراً حاسماً في تحسين الإدارة المالية في القطاع العام السعودي. كما يقدم توصيات عملية لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والشفافية والمساءلة وتنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

• الأهمية العلمية:

1. المساهمة في الأدبيات الأكاديمية حول الرقابة الداخلية:

سوف يعمل هذا البحث على زيادة المعرفة الحالية حول أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كبير، وخاصة في إطار الإدارة المالية للقطاع العام. من خلال التركيز على القطاع العام السعودي، ستعالج الدراسة حاجة إقليمية فريدة من نوعها، وتقدم رؤى جديدة حول كيفية تعديل الضوابط الداخلية لتعزيز الإدارة المالية في المنظمات الحكومية. ستكون هذه المساهمة في الأدبيات مفيدة للباحثين والممارسين على حد سواء، حيث تمنح فهمًا شاملاً للتعميق المتأصل في مراقبة القطاع العام المالية (Henk, 2020).

2. تطوير إطار نظري شامل:

ستقدم الدراسة إطارًا نظريًا دقيقًا يربط آليات الرقابة الداخلية بشكل مباشر بفعالية إجراءات الإدارة المالية. تم التخطيط لهذا الإطار ليكون بمثابة نموذج أساسي للبحوث المستقبلية، ليس فقط في المملكة العربية السعودية، ولكن أيضًا في البلدان الأخرى ذات أطر الحوكمة المماثلة. سيوفر الإطار طريقة منهجية لفحص الضوابط الداخلية، مما يجعل من الأسهل على الأكاديميين مقارنة النتائج ومقارنتها عبر بيئات متنوعة، مما يساهم في نهاية المطاف في نظرية أكثر قوة وقابلية للتعميم للإدارة المالية للقطاع العام.

3. التحقق التجريبي من صحة نظريات الرقابة الداخلية:

من خلال جمع وتحليل البيانات الفعلية، سيتحقق البحث من الأفكار الحالية حول أنظمة الرقابة الداخلية وتأثيرها على الإدارة المالية. وسوف تعمل المعلومات التجريبية المكتسبة من القطاع العام السعودي إما على تأكيد أو تناقض هذه الفرضيات، مما يؤدي إلى مراجعات محتملة أو تقدم نظري جديد. وهذا التحقق حيوي لضمان أن النماذج الأكاديمية للرقابة الداخلية تستند إلى ممارسات العالم الحقيقي، مما يجعلها أكثر عملية وموثوقة في توجيه البحوث وصنع السياسات في المستقبل (Rather, 2023).

4. دمج وجهات النظر متعددة التخصصات:

سيمزج البحث وجهات نظر من تخصصات متعددة، بما في ذلك المحاسبة والإدارة العامة والإدارة، لتقديم فهم شامل لأنظمة الرقابة الداخلية. وسوف يعمل هذا النهج متعدد التخصصات على توسيع الحوار الأكاديمي من خلال التأكيد على الطابع المتعدد الأبعاد للضوابط الداخلية وعواقبها على الإدارة المالية. ومن خلال سد الفجوات عبر المجالات المتنوعة، ستعمل الدراسة على تطوير معرفة أكثر شمولاً لكيفية عمل الضوابط الداخلية داخل الأنظمة التنظيمية المعقدة، وبالتالي تعزيز التعاون الإضافي بين التخصصات في الدراسات المستقبلية (Maas, 2021).

5. الأساس للدراسات المقارنة:

ستضع الدراسة الإطار للدراسات المقارنة التي تبحث في أنظمة الرقابة الداخلية عبر مختلف الدول والمناطق والصناعات. ومن خلال تطوير فحص كامل للقطاع العام السعودي، سيوفر البحث خط أساس يمكن من خلاله تقييم المنظمات الأخرى في القطاعين العام والخاص. وستكون وجهة النظر المقارنة هذه مفيدة بشكل خاص للباحثين الذين يحاولون فهم المبادئ العالمية للرقابة الداخلية وكيفية تعديلها

لتتلاءم مع أنظمة الحوكمة المتنوعة. وقد تؤدي مثل هذه التحقيقات إلى إرساء أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها بشكل عام، مما يعزز المناقشة العالمية حول الإدارة المالية للقطاع العام (Clark، 2024).

• الأهمية العملية

1. تعزيز الممارسات المالية في القطاع العام:

من المقرر أن يكون للبحث تأثير مباشر على ممارسات الإدارة المالية داخل القطاع العام السعودي من خلال تقديم اقتراحات حقيقية لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية. وستستند هذه الاقتراحات إلى فحص شامل للممارسات الحالية والثغرات المحددة، والتأكد من أنها واقعية وقابلة للتطبيق ومخصصة للمتطلبات الفريدة لمنظمات القطاع العام. ويهدف تنفيذ هذه الاقتراحات إلى تحقيق استخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة، مما يعود بالنفع في نهاية المطاف على الجمهور الأوسع من خلال ضمان التعامل مع أموال الحكومة بمسؤولية وانفتاح.

2. دعم تطوير السياسات والإصلاح:

ستكون استنتاجات هذا البحث مفيدة في توجيه صناع السياسات أثناء بناء وتغيير تدابير الرقابة الداخلية داخل القطاع العام السعودي. ومن خلال تقديم رؤية قائمة على الأدلة حول نقاط القوة والعيوب في الضوابط الداخلية الحالية، ستساعد الدراسة في تصميم السياسات التي تشجع المساءلة والانفتاح والنزاهة المالية في العمليات الحكومية. ولن تعمل تحسينات السياسات هذه على تعزيز الإدارة اليومية للأموال العامة فحسب، بل ستساهم أيضًا في الجدوى الطويلة الأجل لبرامج ومشاريع الحكومة.

3. معالجة التحديات المحددة في الإدارة المالية:

سيتناول البحث القضايا العملية في الإدارة المالية، مثل التنفيذ غير المتساوي للضوابط الداخلية، والعقبات الفنية، والتردد في التغيير. ومن خلال تقديم إجابات محددة لهذه الصعوبات، ستساعد الدراسة منظمات القطاع العام على التغلب على القيود التي تمنع الآن الإدارة المالية الفعالة. وسيتم تصميم الحلول العملية التي يقدمها البحث بحيث يتم تبنيها ببساطة، مما يضمن أن تتمكن مؤسسات القطاع العام من التكيف بسرعة وتعزيز ضوابطها الداخلية، مما يؤدي إلى تحسين النتائج المالية (Gagliardi، 2023).

4. التدريب وبناء القدرات لموظفي القطاع العام:

ستكون إحدى المساهمات العملية المهمة لهذا البحث هي وظيفته في تشكيل إنشاء برامج تدريبية لموظفي القطاع العام. ستشير الدراسة إلى المجالات التي تتطلب المزيد من التدريب لضمان إعداد الموظفين بشكل صحيح لتنفيذ وصيانة الضوابط الداخلية بنجاح. من خلال تعزيز مهارات ومعرفة موظفي القطاع العام، ستساعد برامج التدريب هذه في تطوير ثقافة التحسين المستمر والمساءلة داخل المنظمات الحكومية، مما يؤدي في النهاية إلى إدارة مالية أكثر فعالية وكفاءة (Singh، 2023).

5. المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية ورؤية 2030:

تتجاوز النتائج العملية للدراسة التحسينات الفورية في الإدارة المالية لتساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً في المملكة العربية السعودية، وخاصة تلك المحددة في رؤية 2030. ومن خلال تعزيز آليات الرقابة الداخلية، ستساعد الدراسة في تحقيق أهداف الحكومة لتعزيز التنوع الاقتصادي، وزيادة كفاءة القطاع العام، وبناء هيكل حوكمة أكثر انفتاحاً ومساءلة. وسيلعب التنفيذ الناجح لهذه التدابير دوراً حاسماً في ضمان استخدام موارد القطاع العام بكفاءة لدعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف النبيلة المنصوص عليها في رؤية 2030 (Rehman، 2023).

4.1 أهداف الدراسة

يحاول هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها إعطاء معرفة شاملة عن وظيفة الرقابة الداخلية في تعزيز كفاءة الإدارة المالية في القطاع العام السعودي. وتهدف هذه الأهداف إلى تقديم نصائح واقعية تساعد في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية ورفع كفاءة الإدارة المالية في الجهات الحكومية. وتنقسم هذه الأهداف إلى هدف رئيسي وأهداف فرعية:

• الهدف الرئيسي:

دراسة كيفية تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على فعالية ممارسات الإدارة المالية في القطاع العام السعودي.

• الأهداف الفرعية:

- تحليل الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي

مراجعة تفصيلية لآليات الرقابة الداخلية الموجودة حاليًا في جميع شركات القطاع العام السعودي. وهو يحتوي على دراسة كاملة لكيفية إنشاء هذه الضوابط وتنفيذها ومراقبتها. سيركز التقييم على تحديد مدى ملاءمة هذه التقنيات لحل صعوبات الإدارة المالية الخاصة التي تواجهها مؤسسات القطاع العام. كما يحاول تحديد أي عيوب تشغيلية أو فرص للتطوير، وتقديم صورة مفصلة لبيئة الرقابة الداخلية الحالية (AlGhamdi، 2022).

- تحديد المكونات الأساسية للرقابة الداخلية التي تساهم في الإدارة المالية الجيدة

تحديد وتقييم المكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية اللازمة لتحقيق إدارة مالية ناجحة. تشمل المكونات الرئيسية بيئة الرقابة، وعمليات تقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، وأنظمة المعلومات والاتصالات، وطرق المراقبة. من خلال مراجعة هذه المكونات بعمق، فإن الغرض هو فهم كيفية مساهمة كل عامل في تطوير إجراءات الإدارة المالية، وضمان التعامل مع الموارد بشكل فعال، وتقليل المخاطر، ودقة التقارير المالية وموثوقيتها (Rahahleh، 2024).

- تحليل تأثير آليات الرقابة الداخلية على المساءلة المالية والشفافية في القطاع العام السعودي

قياس تأثير آليات الرقابة الداخلية على مستويات المساءلة المالية والشفافية داخل كيانات القطاع العام السعودي. ويستلزم ذلك تقييم كيفية تأثير هذه التقنيات على دقة وموثوقية وشفافية التقارير المالية. ويستلزم التقييم تحليل ما إذا كانت الضوابط الداخلية تساعد في تقليل سوء الإدارة المالية، والقضاء على الأنشطة الاحتيالية، وتطوير ثقافة المسؤولية والشفافية. إن فهم هذا التأثير أمر حيوي لضمان أداء الأنشطة المالية في القطاع العام بأمانة وثقة (grantthornton، 2023).

- دراسة العقبات والقيود التي تواجهها منظمات القطاع العام في تبني أنظمة الرقابة الداخلية

تحديد وتقييم العديد من المشاكل والقيود التي تواجهها منظمات القطاع العام في نشر أنظمة الرقابة الداخلية. ويتضمن ذلك تقييم المتغيرات مثل الموارد المحدودة، ومعارضة التغيير، والتدريب الضعيف، والعقبات البيروقراطية. والغرض من ذلك هو تحليل هذه المشاكل بالتفصيل، وتقييم تأثيرها على فعالية الضوابط الداخلية، واقتراح حلول أو طرق قابلة للتطبيق للتغلب على هذه الحواجز. إن

معالجة هذه المشاكل أمر بالغ الأهمية لتعزيز التنفيذ الشامل وتشغيل أنظمة الرقابة الداخلية (Maqdllyan، 2023).

- تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والأداء المالي في مؤسسات القطاع العام السعودي دراسة شاملة لكيفية توافق فعالية أنظمة الرقابة الداخلية مع مقاييس الأداء المالي عبر مؤسسات القطاع العام السعودي. ويركز على تقييم ما إذا كانت التطورات في أنظمة الرقابة الداخلية تؤدي إلى مكاسب واضحة في الأداء المالي، مثل الالتزام الأكبر بالميزانيات، وتعزيز الدقة في التقارير المالية، وتحسين الكفاءة التشغيلية. ومن خلال دراسة هذه الروابط، يحاول الهدف توضيح المزايا الفعلية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة على نتائج الإدارة المالية (AlMuhayfith، 2020).

- تقييم وظيفة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية داخل مؤسسات القطاع العام دور أنظمة الرقابة الداخلية في التعرف على المخاطر المالية وتحليلها وإدارتها داخل شركات القطاع العام. ويتضمن تحليل مدى نجاح هذه التقنيات في المساعدة على منع واكتشاف المخالفات المالية والاحتيال والمخاطر الأخرى التي قد تؤثر على الاستقرار المالي. الهدف هو فهم الأساليب التي تساعد بها الضوابط الداخلية في تقليل المخاطر المالية، وضمان قدرة مؤسسات القطاع العام على الحفاظ على النزاهة المالية ومنع الكوارث المالية المحتملة (Mertins، 2018).

- دراسة تأثير الرقابة الداخلية على الامتثال للقواعد والسياسات المالية في القطاع العام السعودي دراسة كيفية تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الامتثال للقواعد والسياسات والمعايير المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي. وهو يستلزم دراسة فعالية الضوابط الداخلية في ضمان توافق العمليات المالية مع المعايير التنظيمية وسياسات الشركات. والغرض هو تحليل ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية تدعم أنشطة الامتثال، وتقلل من خطر عدم الامتثال، وتشجع على الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية، وبالتالي تعزيز إطار الحوكمة الشامل (Chang، 2019).

- دراسة متطلبات التدريب وبناء القدرات للعاملين المشاركين في إجراءات الرقابة الداخلية تقييم متطلبات التدريب وبناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن إدارة وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية. وهو يتضمن تحليل برامج التدريب الحالية، وتحديد الثغرات في المعرفة أو

المهارات، وتحديد المجالات الدقيقة التي تتطلب المزيد من التدريب أو المساعدة. والغرض من ذلك هو ضمان تدريب الموظفين بشكل مناسب لإدارة مهام الرقابة الداخلية بكفاءة، وبالتالي تعزيز الفعالية الإجمالية لأنظمة الرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام.

- استكشاف دور التكنولوجيا في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الإدارة المالية

استخدام التكنولوجيا في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين إجراءات الإدارة المالية. وهو يستلزم تقييم كيفية مساهمة التحسينات الفنية، مثل أنظمة الرقابة الآلية، وتحليلات البيانات، وأدوات المراقبة الرقمية، في فعالية الضوابط الداخلية. والغرض من ذلك هو فهم كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعزز عمليات الإدارة المالية، وتسريع عمليات الرقابة، وتقديم معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وبالتالي تعزيز الرقابة المالية بشكل أكبر.

- اقتراح مقترحات لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لتعزيز الإدارة المالية الشاملة في القطاع العام السعودي

تقديم مقترحات عملية لترقية أنظمة الرقابة الداخلية بناءً على نتائج الدراسة. ويستلزم ذلك الجمع بين الأفكار التي تم جمعها من التحقيق للتوصية بتغييرات وتكتيكات محددة لتعزيز الضوابط الداخلية. وينبغي أن تعالج المقترحات القضايا المحددة، وتقدم أفضل الممارسات، وتحدد أساليب وضع تدابير الرقابة الفعالة. ويتمثل الهدف النهائي في تقديم حلول واقعية قد تزيد من ممارسات الإدارة المالية، وتحسن الكفاءة التنظيمية، وتعزز الحوكمة داخل القطاع العام السعودي.

5.1 تساؤلات الدراسة:

· سؤال الدراسة الرئيسي:

ما هو تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على فعالية ممارسات الإدارة المالية في منظمات القطاع العام

السعودي؟

· الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الحالة الحالية لأنظمة الرقابة الداخلية في منظمات القطاع العام السعودي، بما في ذلك تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية؟
2. ما هي المكونات الرئيسية لأنظمة الرقابة الداخلية، مثل تقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والرصد، والتي تعد الأكثر أهمية لتعزيز ممارسات الإدارة المالية؟
3. ما هو تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على المساءلة المالية والشفافية في منظمات القطاع العام السعودي، وكيف تساهم هذه الضوابط في الحد من سوء الإدارة المالية؟
4. ما هي التحديات والقيود الأساسية التي تواجهها منظمات القطاع العام السعودي في تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالموارد ومقاومة التغيير والتدريب؟
5. ما هي العلاقة بين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ومقاييس الأداء المالي مثل الالتزام بالميزانية ودقة التقارير المالية والكفاءة التشغيلية في منظمات القطاع العام السعودي؟
6. ما هو دور أنظمة الرقابة الداخلية في التخفيف من المخاطر المالية، بما في ذلك الاحتيال والأخطاء وانعدام الكفاءة، داخل منظمات القطاع العام السعودي؟
7. ما هي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في ضمان الامتثال للوائح والسياسات والمعايير المالية، وكيف تساعد هذه الضوابط في الحفاظ على الالتزام القانوني والتنظيمي؟
8. ما هي الاحتياجات المحددة للتدريب وبناء القدرات للموظفين المسؤولين عن إدارة وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية، وكيف يمكن معالجة هذه الاحتياجات لتحسين الفعالية؟
9. ما هو دور التطورات التكنولوجية، مثل الأنظمة الآلية وتحليلات البيانات، في تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ودعم ممارسات الإدارة المالية الأفضل؟
10. ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين الإدارة المالية في منظمات القطاع العام السعودي، بما في ذلك أفضل الممارسات والاستراتيجيات للتنفيذ الفعال؟

6.1 فروض الدراسة

• الفرضية الرئيسية

هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وتحسين فعالية الإدارة المالية في القطاع العام السعودي.

• الفروض الفرعية

- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية والامتثال للسياسات المالية والقوانين في القطاع العام السعودي.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة العمليات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الرقابة الداخلية والقدرة على الكشف عن الأخطاء والتلاعب المالي في المؤسسات الحكومية.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تعزيز نظام الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للقطاع العام.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفعال ودعم عملية اتخاذ القرارات المالية والإدارية في المؤسسات الحكومية.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التغلب على التحديات التي تواجه الرقابة الداخلية وتحسين فعالية الإدارة المالية في القطاع العام السعودي.
- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في نظام الرقابة الداخلية وتعزيز دور الرقابة في القطاع العام السعودي.

7.1 المنطلقات النظرية للدراسة

في إطار دراسة تأثير الرقابة الداخلية على الإدارة المالية في القطاع العام السعودي، يتطلب فهم عميق للمنطلقات النظرية التي تشكل أساس هذا البحث. تعد الرقابة الداخلية أحد الأدوات الرئيسية التي

تساهم في تحقيق النزاهة والكفاءة داخل المؤسسات، حيث تركز على تنظيم العمليات والمراقبة المستمرة للأنشطة المالية والإدارية. يتمثل هدف الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقييم المخاطر وتطبيق السياسات والإجراءات التي تضمن الامتثال للمعايير القانونية والمالية.

1. إطار الرقابة الداخلية في COSO

يقدم الإطار الذي طورته لجنة المنظمات الراعية (COSO) نهجًا شاملاً لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتطبيقها وتقييمها. وتمثل بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وإجراءات الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة المكونات الخمسة الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها. وبفضل هذا الإطار، أصبح فهم كيفية إعداد الضوابط الداخلية لضمان العمليات الفعالة والامتثال والإدارة المالية في القطاع العام ممكنًا. وسوف يقوم البحث بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الحالية في الهيئات الحكومية السعودية باستخدام إطار COSO كمعيار (Leland، 2024).

2. نظرية الوكالة

تفحص نظرية الوكالة العلاقة بين المديرين - مثل الحكومة أو المديرين في القطاع العام - والوكلاء - مثل العمال أو المسؤولين. وتلفت الانتباه إلى الحاجة إلى أنظمة الرقابة الداخلية التي توازن بين مصالح المديرين والوكلاء من أجل توفير نفقات الوكالة وضمان تنفيذ الإدارة المالية في المصلحة العامة. وتقدم الفكرة أساسًا لفهم الحاجة إلى الضوابط الداخلية للإشراف على سلوك العاملين في القطاع العام وتوجيهه (Kopp، 2024).

3. نظرية الإدارة

وفقًا لنظرية الإدارة، فإن المديرين أو القائمين على الإدارة مدفوعون للعمل وفقًا لأفضل مصالح المنظمة وليس مصالحهم الشخصية. وتختلف هذه النظرية عن نظرية الوكالة في أنها تفترض أن المديرين في القطاع العام سوف يسعون حتمًا إلى الحصول على أفضل النتائج المالية لمنظماتهم. وسوف يبحث البحث في كيفية تعزيز الضوابط الداخلية، من خلال توفير الأدوات والتوجيهات اللازمة لتحسين أداء الإدارة المالية، لهذا الاتجاه الفطري نحو الإدارة (Chrisman، 2019).

4. نظرية المؤسسات

إن الجوانب الأعمق والأكثر قوة للتنظيم الاجتماعي هي موضوع النظرية المؤسسية. وتشمل هذه الآليات التي يتم من خلالها الاعتراف بالمعايير والمؤسسات الأخرى باعتبارها المعايير العليا للسلوك الاجتماعي المقبول. ويوضح تطبيق النظرية المؤسسية في سياق الضوابط الداخلية كيف تؤثر المؤسسات الرسمية في القطاع العام السعودي على ممارسات الإدارة المالية وكيف يمكن تعزيز هذه الضوابط لتلبية التوقعات الاجتماعية والأهداف المؤسسية (Berthod، 2018).

5. نظرية الطوارئ

وفقًا لنظرية الطوارئ، فإن عددًا من المتغيرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك حجم المنظمة وتعقيدها والبيئة التنظيمية الخارجية، تؤثر على مدى نجاح نظام الرقابة الداخلية للمنظمة. ستساعد هذه الفكرة الطالب على فهم أنه لا توجد طريقة واحدة تناسب الجميع للضوابط الداخلية؛ بل يجب تخصيص الضوابط لتلبية المتطلبات والظروف الفريدة لكل منظمة في القطاع العام السعودي (MARK، 2023).

6. نظرية إدارة المخاطر

وفقًا لنظرية إدارة المخاطر، يجب تحديد المخاطر وتقييمها وإعطائها الأولوية قبل بذل جهود متضافرة للحد من وتتبع وإدارة احتمالية أو تأثير الأحداث غير المتوقعة. تعد الضوابط الداخلية ضرورية للإدارة المالية لأنها تقلل من احتمالية الاحتيال والأخطاء المالية وانعدام الكفاءة. من أجل حماية الموارد المالية، سينظر البحث في كيفية عمل الضوابط الداخلية في القطاع العام السعودي كجزء من خطة إدارة المخاطر الأكبر (Ajupov، 2019).

7. نظرية الاختيار العام

تشير نظرية الاختيار العام إلى أن الموظفين العموميين والبيروقراطيين قد يتصرفون وفقًا لمصالحهم الذاتية بدلاً من المصلحة العامة من خلال تطبيق المفاهيم الاقتصادية على دراسة صنع القرار في القطاع العام. تدعم هذه الفكرة الحاجة إلى ضوابط داخلية قوية في الإدارة المالية لضمان المساءلة والشفافية والالتزام باللوائح، وبالتالي مواجهة أي سلوك أناني محتمل (Longley، 2022).

8. نظرية الاعتماد على الموارد

وفقاً لفرضية الاعتماد على الموارد، تعتمد قدرة المنظمة على البقاء والازدهار على الموارد الخارجية. تضمن الضوابط الداخلية استخدام الموارد المالية بشكل فعال وبما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية، مما يساعد في إدارة هذه التبعيات في القطاع العام. سيبحث البحث في الطرق التي قد تعمل بها الضوابط الداخلية على تحسين نتائج الإدارة المالية من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بندرة الموارد والاعتماد عليها (Bouchrika، 2024).

9. نظرية الأنظمة

وفقاً لنظرية الأنظمة، فإن المنظمة عبارة عن نظام معقد من القطع المترابطة التي تحتاج إلى العمل بشكل جيد معاً من أجل تحقيق أهداف أكبر. تلعب أنظمة الرقابة الداخلية دوراً حاسماً في هذا النظام المعقد، حيث تضمن التشغيل السلس لجميع مكونات الإدارة المالية. سيتم استخدام نظرية النظم في البحث لفهم كيفية تفاعل الضوابط الداخلية مع المكونات الأخرى لنظام الإدارة المالية في القطاع العام السعودي لتحقيق النتائج المرجوة.

10. نظرية المساءلة

تشرح نظرية المساءلة إن منظمات القطاع العام ملزمة بتزويد أصحاب المصلحة، مثل عامة الناس والهيئات التنظيمية، بتبرير اختياراتهم وأفعالهم المالية. ولأن الضوابط الداخلية توفر الأساس للإدارة المالية المتسقة والمسؤولة والشفافة، فإنها تشكل أداة حاسمة لضمان المساءلة. وسوف يبحث البحث في كيفية مساعدة الضوابط الداخلية للقطاع العام السعودي على تحمل المسؤولية من خلال التأكد من أن العمليات المالية تلتزم بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية.

منهجية البحث

تم وصف المنهجية والإجراءات العلمية التي سيتم استخدامها في الدراسة لفحص كيفية مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين كفاءة الإدارة المالية في القطاع العام السعودي في قسم منهجية البحث. من

أجل تحقيق أهداف الدراسة وتقديم إجابات لأسئلتها، سيتناول هذا القسم بالتفصيل تصميم البحث وتقنيات جمع البيانات والاختبارات الإحصائية والعمليات التحليلية.

1. تصميم البحث

سيتم استخدام إجراء تحليلي وصفي في التحقيق. يعد فحص الحالة الحالية لأنظمة الرقابة الداخلية وتأثيرها على فعالية الإدارة المالية في شركات القطاع العام السعودي استخدامًا مناسبًا لهذه المنهجية. سيركز المكون التحليلي على فهم الروابط بين المتغيرات المعنية، بينما سيتضمن العنصر الوصفي جمع البيانات حول عمليات الرقابة الداخلية الحالية.

2. نوع المعلومات

- البيانات الأولية: سيتم الاتصال بالمديرين الماليين والمراجعين الداخليين وأصحاب المصلحة الآخرين المهمين في شركات القطاع العام السعودي من خلال استبيانات ومقابلات منظمة من أجل جمع البيانات الأولية للبحث. ستوفر هذه الإحصائيات الضوء على مدى نجاح آليات الرقابة الداخلية وكيف تؤثر على إجراءات الإدارة المالية.
- البيانات الثانوية: الأوراق المنشورة والمنشورات العلمية والوثائق الحكومية الرسمية والبحوث السابقة حول الرقابة الداخلية والإدارة المالية في القطاع العام ستكون مصادر البيانات الثانوية. ستساعد هذه البيانات البحث من خلال إعطائه بعض الخلفية والبيانات المقارنة.

3. تقنيات جمع البيانات

- الاستبيانات: لجمع البيانات الكمية حول آراء وخبرات موظفي القطاع العام فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية، سيتم إنشاء استبانة منظم. سيتم تضمين أسئلة مقياس ليكرت في الاستبانة لتقييم كفاءة عناصر الرقابة الداخلية المختلفة وكيف تؤثر على الإدارة المالية.
- المقابلات: سيشارك عدد محدود من المدققين الداخليين ومديري المالية في مقابلات شبه منظمة. ستوفر المعلومات النوعية المستقاة من هذه المقابلات مزيدًا من الضوء على الصعوبات والإنجازات التي واجهتها أثناء إنشاء الضوابط الداخلية في القطاع العام السعودي.

4. البرامج والاختبارات الإحصائية

- البرامج الإحصائية: سيتم استخدام برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لفحص البيانات التي تم الحصول عليها. ويتم إجراء تحليل الانحدار وتحليل الارتباط والإحصاءات الوصفية واختبار الموثوقية بشكل أفضل باستخدام هذا البرنامج.
- الإحصاءات الوصفية: لتلخيص وتوصيف العناصر الرئيسية للبيانات التي تم جمعها، سيتم استخدام الإحصاءات الوصفية في المراحل الأولى من الدراسة. وسيشمل ذلك قياسات التباين (الانحراف المعياري، التباين) والنزعة المركزية (المتوسط، الوسيط، المنوال).
- تحليل الموثوقية: للتأكد من أن أداة جمع البيانات موثوقة ومتسقة، سيتم استخدام ألفا كرونباخ لتقييم موثوقية الاستبانة.
- تحليل الارتباط: لتحديد اتجاه وشدة الارتباط بين فعالية الإدارة المالية (المتغير التابع) وأنظمة الرقابة الداخلية (المتغير المستقل)، سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون.
- تحليل الانحدار: بعد تعديل العوامل المؤثرة مثل الثقافة التنظيمية واستخدام التكنولوجيا، سيتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد للتحقيق في العلاقة التنبؤية بين المتغير المستقل (أنظمة الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (فعالية الإدارة المالية).

5. طرق البحث

- سيكون تصميم أدوات جمع البيانات الخطوة الأولى في العملية المنهجية التي ستشمل جمع البيانات والتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وتفسير النتائج. سيتم استخدام النتائج لإصدار أحكام حول كيفية مساهمة أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين الإدارة المالية في القطاع العام السعودي وتقديم اقتراحات لمزيد من الدراسة والممارسة.

أدوات الدراسة

1. الاستبيانات

- الأداة الرئيسية: سيكون الاستبانة المنظم هو الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات. سيطلب من المشاركين في مؤسسات القطاع العام السعودي، وخاصة أولئك الذين يعملون في الإدارة المالية والمراجعة الداخلية والأدوار المماثلة، إكمال هذا الاستبانة من أجل جمع البيانات الكمية.
- التصميم: سيتم استخدام مقاييس ليكرت إلى حد كبير لفحص آراء وخبرات المستجيبين حول أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها. سيتكون الاستبانة في الغالب من عناصر مغلقة. سيتم تجميع أجزاء الأسئلة وفقًا للعوامل الرئيسية للدراسة، والتي تشمل إدارة المخاطر وفعالية الإدارة المالية وتصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها والامتثال التنظيمي.
- التوزيع: لضمان التوزيع الواسع وبساطة الإجابة، سيتم إرسال الاستبانة عبر الإنترنت. سيتم إرسال رسائل بريد إلكتروني متابعة لتعزيز المشاركة. سيتم توجيهه إلى مديري التمويل والمراجعين الداخليين وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة في مؤسسات القطاع العام في المملكة العربية السعودية.

2. المقابلات الشخصية

- أداة تكميلية: سيشارك عدد قليل من أصحاب المصلحة المهمين، بما في ذلك كبار المديرين الماليين والمراجعين الداخليين، في مقابلات شبه منظمة بالإضافة إلى الاستبانة. ستعمل هذه المقابلات كمورد إضافي، حيث تقدم تصورات نوعية تعزز المعلومات الكمية التي تم جمعها عبر الاستبانة.
- الهدف: من خلال إجراء هذه المقابلات، سيكون من الممكن الخوض بشكل أعمق في الصعوبات والإنجازات الخاصة المرتبطة بنشر أنظمة الرقابة الداخلية. وسوف تساعد في جمع الآراء والخبرات المعقدة التي قد لا يغطيها الاستبانة بالكامل.
- الهيكل: سيتم إجراء المقابلات بطريقة شبه منظمة، مما يمنح المشاركين الفرصة للخوض في مزيد من العمق ودعم ردودهم. ستعمل أهداف وأسئلة البحث في الدراسة كأساس لإنشاء دليل المقابلة.

3. فحص الوثائق

- أداة البحث الثانوية: سيتم استخدام تحليل الوثائق في هذه الدراسة. سيكون من الضروري مراجعة وتقييم السجلات الحالية، بما في ذلك التقارير المالية وتقارير التدقيق وأدلة الرقابة الداخلية وأوراق السياسة ذات الصلة من كيانات القطاع العام السعودي، لإنجاز هذه المهمة.
- الهدف: من خلال تحليل الوثائق، سيتم تقديم المزيد من المعلومات الأساسية والإثباتات للمعلومات التي تم جمعها من المسوحات والمقابلات. وسوف يوفر ذلك خلفية تاريخية وسياقية للبحث ويساعد في التحقق من تنفيذ وفعالية الضوابط الداخلية كما وردت من قبل المشاركين.

4. البحث التجريبي

- أداة الاختبار المسبق: سيتم إجراء دراسة تجريبية مع عينة أكثر تمثيلاً ومحدودية من المستجيبين قبل بدء جمع البيانات على نطاق واسع. من أجل التأكد من أن الأدوات تجمع البيانات المطلوبة بشكل كافٍ، سيساعد البحث التجريبي في تقييم صحة وموثوقية عناصر المقابلة والاستبيان.
- التحسينات: لزيادة الوضوح والملاءمة والفعالية، يمكن تعديل أدوات البحث استجابةً للمدخلات من الدراسة التجريبية.

مجالات الدراسة

1. تحليل مجتمع الدراسة

- يشمل مجتمع الدراسة جميع المنظمات في القطاع العام السعودي العاملة في مجال الإدارة المالية وتقنيات الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك مجموعة من الإدارات الحكومية والهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.
- الميزات البارزة لمجتمع البحث:

- القطاع: كيانات القطاع العام في المملكة العربية السعودية التي تعمل تحت سلطة الحكومة السعودية.

- الوظائف: المديرون الماليون، والمراجعون الداخليون، والمحاسبون، وغيرهم من الموظفين المعنيين المسؤولين عن تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.
- النطاق الجغرافي: سيركز البحث على منظمات القطاع العام في مواقع مختلفة من المملكة العربية السعودية، مما يضمن أن البيانات تشمل مجموعة واسعة من الكيانات من حيث حجمها ووظيفتها وموقعها الجغرافي.
- المجالات الوظيفية: سيركز البحث على المنظمات التي لديها إدارات إدارة مالية راسخة تعمل بنشاط على تنفيذ ومراقبة برامج الرقابة الداخلية.

2. عينة البحث

- سيتم اختيار عينة تمثيلية من مجتمع الدراسة الأكبر للمشاركة في التحقيق البحثي. ستكون هذه العينة من منظمات القطاع العام المحددة والأشخاص داخل تلك المنظمات الذين يشاركون بشكل مباشر في إجراءات الرقابة الداخلية والإدارة المالية أو يدركون هذه الإجراءات.
- حجم العينة: سيتم تحديد حجم العينة بناءً على اعتبارات إحصائية لضمان جمع البيانات الكافية للتحليل ذي الصلة. ستحتوي العينة على مزيج من شركات القطاع العام الكبيرة والصغيرة، بالإضافة إلى وظائف متنوعة مثل مديري التمويل، والمراجعين الداخليين، والإدارة العليا.
- إجراءات أخذ العينات: سيتم استخدام إجراء أخذ عينات عشوائية طبقية لضمان أن تعكس العينة بشكل كافٍ الأنواع المختلفة من منظمات القطاع العام ومهامها النسبية. سيتم التقسيم الطبقي بناءً على خصائص مثل حجم الشركة والموقع الجغرافي والمجال الوظيفي داخل الإدارة المالية.
- معايير الاختيار: ستكون الشركات المختارة لعينة البحث هي تلك التي تركز بشكل كبير على الإدارة المالية وأنظمة الرقابة الداخلية. سيتم اختيار المشاركين داخل هذه المنظمات بناءً على مناصبهم ومسؤولياتهم المرتبطة بالمراقبة والرقابة المالية.

3. معايير الإدراج

- منظمات القطاع العام التي لديها أقسام إدارة مالية راسخة.
- المشاركون الذين يشغلون أدوارًا مثل مدير التمويل، أو المدقق الداخلي، أو كبير المحاسبين، أو أي وظيفة مرتبطة بشكل مباشر بإدارة وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية.
- المنظمات من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية لضمان التنوع وتمثيل مؤسسات القطاع العام المتنوعة.

4. معايير الاستبعاد

- المنظمات في القطاع العام التي لا تولي اهتمامًا كبيرًا للإدارة المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية.
- الأفراد الذين ليس لديهم قدر كبير من المشاركة أو الوعي بآليات الرقابة الداخلية داخل أعمالهم.

حدود الدراسة

1. الحدود البشرية

- الفئة المستهدفة: يتم تحديد الحدود البشرية للبحث من خلال الفئة المستهدفة، والتي تتألف من الأشخاص العاملين في أنظمة الإدارة المالية والرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي. ويشمل ذلك:
- المديرون الماليون: الأفراد المسؤولون عن إدارة العمليات المالية وضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.
- المراجعون الداخليون: المهنيون المكلفون بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية وضمان الامتثال للتشريعات والسياسات المالية.
- المحاسبون والموظفون الماليون: الموظفون الذين يتعاملون بشكل مباشر مع البيانات والإجراءات المالية، ويساهمون في تطبيق الضوابط الداخلية.
- الإدارة العليا: التنفيذيون وصناع القرار الذين يؤثرون على الاتجاه الاستراتيجي للإدارة المالية وعمليات الرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام.

- استبعاد المشاركين غير ذوي الصلة: سوف يستبعد البحث الأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في أنشطة الإدارة المالية أو الرقابة الداخلية، مثل العاملين الإداريين أو أولئك الذين يتولون مسؤوليات غير مالية.

2. الحدود الزمنية

- الإطار الزمني لجمع البيانات: يتم تحديد الحدود الزمنية للبحث من خلال الوقت المحدد الذي سيتم خلاله جمع البيانات. سيجمع البحث البيانات على مدى فترة زمنية محددة مسبقًا، غالبًا ما تمتد من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر. هذا النطاق الزمني مهم لالتقاط الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية وتأثيرها على الإدارة المالية داخل شركات القطاع العام المختارة.
- التركيز على الممارسات الحالية: سيركز البحث على الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية كما هي موجودة أثناء فترة جمع البيانات. لن يدرس الحقائق التاريخية أو الأنشطة السابقة بما يتجاوز ما هو ضروري للسياق.
- الطبيعة المقطعية: كدراسة مقطعية، سيلتقط البحث صورة سريعة لفعالية الضوابط الداخلية في لحظة واحدة في الوقت، بدلاً من دراسة التغييرات أو الاتجاهات على مدى فترة أطول.

3. الحدود المكانية

- النطاق الجغرافي: تقتصر الحدود الجغرافية للبحث على المملكة العربية السعودية. ستركز الدراسة بالكامل على مؤسسات القطاع العام العاملة داخل الدولة، بما في ذلك الوزارات والهيئات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.
- التغطية الإقليمية: سيسعى البحث إلى تضمين كيانات القطاع العام من مختلف مناطق المملكة العربية السعودية لضمان أن تكون النتائج دالة على الممارسات والصعوبات المتنوعة في جميع أنحاء البلاد. قد يشمل ذلك مجموعات من مراكز كبيرة مثل الرياض وجدة والدمام، وكذلك تلك الموجودة في مواقع أكثر ريفية أو أقل كثافة سكانية.

• استبعاد القطاع الخاص والدول الأخرى: سيستبعد البحث شركات القطاع الخاص وكيانات القطاع العام خارج المملكة العربية السعودية. وينصب التركيز حصرياً على فهم وظيفة الضوابط الداخلية في سياق القطاع العام في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القضايا المحيطة بالبروتوكولات المستخدمة لإنشاء الرقابة الداخلية والتدقيق المالي في مؤسسات القطاع العام. يوضح المؤلف كيف أن الرقابة الداخلية عبارة عن سلسلة من الخطوات المترابطة التي تضمن تقليل المخاطر عندما تحقق المنظمة النتائج المقصودة من عملياتها. يتم تقييم درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمهام التي يؤديها التدقيق المالي الداخلي والرقابة المالية للدولة. توضح الدراسة أنه من أجل تحديد مناطق المشاكل بسرعة واتخاذ قرارات الإدارة بناءً على العوامل المحددة، من الضروري تعزيز الرقابة الإلكترونية الذكية والمحاسبة المالية العامة. ونتيجة لذلك، يجب إجراء بحث علمي شامل في المجالات الواعدة. تصف المقالة إجراءات تطوير لائحة الرقابة الداخلية، وتعكس السمات المميزة الرئيسية للرقابة الداخلية والتدقيق المالي الداخلي، وتشكل على تصنيف الانتهاكات (المخاطر) المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير الميزانية (المحاسبة). تكمن الأهمية العملية للمقالة في تطبيق الاستنتاجات والتوصيات المستمدة من نتائج الدراسة لتعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق. يمكن هذا المستخدمين المهتمين من الحصول على معلومات أكثر موثوقية ومفهومة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية. تم استخدام المنهجية والمقارنة والتلخيص للمعلومات في إعداد المقال وكتابته (العابنة، 2023).

هدف البحث إلى إظهار مدى أهمية إجراءات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات الموجودة في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتحقيق الأهداف المخطط لها. وعلى افتراض أن إجراءات الرقابة الداخلية لها تأثير على جودة القوائم المالية من وجهة نظر المستثمرين، يهدف البحث إلى تحقيق هذا الهدف. ومن خلال إنشاء استمارة استبانة تسلط الضوء على الجوانب المهمة للرقابة الداخلية وتحسين جودة القوائم المالية، وكذلك مدى تأثير هذه العوامل على اتخاذ القرار، استخدم الباحثون المنهج الوصفي لإظهار كيفية ارتباط متغيري البحث ببعضهما البعض. وأشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية تلعب دوراً مباشراً في تحسين

جودة وموثوقية وملاءمة المعلومات الموجودة في القوائم المالية لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ونظراً لأهميتها في تعزيز ثقة المستثمرين الخارجيين وتبسيط عملية إعداد الحسابات الختامية بما يتوافق مع المعايير العالمية لتقديم القوائم المالية، يقترح البحث أن تركز الشركات المدرجة في الأسواق المالية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية لديها (Gatea، 2021).

بالإضافة إلى محاولة تحديد مدى مساهمة نظام المعلومات الإلكتروني في فعالية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره عليها، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهومي نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات الإلكتروني، كما تعالج قضايا الرقابة الداخلية الناشئة عن استخدام الأنظمة الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية. ووفقاً لنتائج الدراسة، فإن نظام المعلومات الإلكتروني يساعد نظام الرقابة الداخلية على العمل بشكل أكثر فعالية من خلال حماية أصول المؤسسة وضمان دقة بياناتها والمساعدة في الاستخدام الفعال للموارد لتحقيق الأهداف. كما يقلل الجهد والوقت من خلال استخدام معالجة البيانات الإلكترونية، مما يمكنها من مراقبة أكبر عدد من العمليات وتوفير المعلومات بسرعة لطالبيها. بالإضافة إلى ذلك، من خلال السياسات والإجراءات الوقائية، يتم اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتقليل احتمالية حدوثها في ظل نظام المعلومات الإلكتروني. إذا حدث خطأ أو انحراف، يتم تصحيحه في أسرع وقت ممكن. يتم استخدام أنظمة حماية المعلومات لتعزيز أمن وسلامة البيانات والمعلومات، وحمايتها من الاختراق والتشويه فضلاً عن حماية سرّيتها وخصوصيتها. الكلمات المفتاحية: المؤسسة، تكنولوجيا المعلومات، نظام الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات الإلكتروني (Frahata، 2023).

ونظراً لاستغلال السلطة المالية وضعف الرقابة وعدم فعاليتها، فإن الفساد المالي يعد من الأمراض المنتشرة في المجتمع، الأمر الذي استدعى فرض بعض القيود أو المحددات للسيطرة على العمليات المالية والمحاسبية في المؤسسة المالية والحد بشكل كبير من التلاعب غير المشروع بقدراتها من أجل تقليل استغلال المال العام للمصالح الشخصية والهدر في قدرات المؤسسة المالية وزيادة موثوقية المستثمرين والدائنين. وهدف الدراسة هو تحديد فوائد ومضار تطبيق قانون حماية المستثمرين والإصلاح المحاسبي للشركات العامة، أو قانون ساربينز أوكسلي (SOX)، وأفضل السبل لتعزيز الرقابة الداخلية لتقليل حدوث الفساد. وقد تم توظيف أهم المراجع العلمية الأكاديمية والمهنية التي تركز على الرقابة الداخلية والتدقيق، إلى جانب

المواقع الإلكترونية الموثوقة، في هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التشريع على ظاهرة الفساد المالي. وباستخدام الاستبانة، استقصى الباحثون آراء بعض المحاسبين والمدققين في عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق من أجل تعزيز المكون النظري. وبعد ذلك تم فحص النتائج باستخدام أساليب التحليل الإحصائي، ومن خلال دراسة تأثير قانون ساربانس أوكسلي على الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية توصل الباحثون إلى عدد من الاستنتاجات التي من شأنها إقناع الجهات المعنية بتطبيقه، وذلك لأن تطبيق قانون ساربانس أوكسلي بفعالية من شأنه أن يرفع من مستوى التدقيق المالي، ويعزز دور النزاهة والرقابة المالية، ويقلل من حدوث الفساد المالي (Thabit، 2018).

إن أغلب مؤسسات القطاع العام تواجه مشكلة حقيقية تتمثل في البطالة المقنعة، والتي تؤثر على آلاف العمال ولها تأثير ضار على الروح المعنوية والإنتاجية والموارد المالية والبشرية للدولة. إن تحسين الرقابة على الأداء هو أحد أهم التوصيات والحلول التي تم تقديمها، ولكن لا يزال من غير الواضح مدى التأثير الذي قد تحدثه الرقابة على الأداء على قضية البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام. لذلك، من أجل تسليط الضوء على مساهمة الرقابة على الأداء في الحد من البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام، قامت الدراسة بفحص هذا الموضوع. كانت تقنية المكتب، والتي تضمنت قراءة الأدبيات ذات الصلة، هي الطريقة الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة. بعد قراءة ومناقشة الأدبيات ذات الصلة، أصبح من الواضح أن الرقابة على الأداء يمكن أن تكون حاسمة في مساعدة مؤسسات القطاع العام على الحد من البطالة المقنعة. إن البطالة المقنعة، التي يزعم أنها منتشرة، هي إهدار للمال والموارد البشرية، ويتعارض نموها مع فعالية الأداء وكفاءته. وفي بعض الحالات، تصل إلى حد الفساد. إن البطالة المقنعة هي قضية تعيق الأداء وتبديد الأموال والموارد البشرية، والتي يجب على المدققين والمشرفين مراقبتها. ومع ذلك، هناك بعض المتطلبات الأساسية لتدقيق الأداء ليكون له دور كبير في خفض البطالة المقنعة في الشركات العامة. أولاً، يفرض أن يتم إجراء عمليات تدقيق سابقة ومتابعة من قبل المنظمات المسؤولة عن تدقيق الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تدقيق الأداء شاملاً ويتجاوز مجرد فحص شرعية النفقات؛ بل يحتاج أيضًا إلى فحص فعالية وكفاءة الأداء وكذلك الطرق التي يتأثر بها الأداء والكفاءة بالبطالة المقنعة (الفضالة، 2022).

تعتمد قدرة أي منظمة على إدارة شؤونها المالية بنجاح على الرقابة المالية التي تمارسها. وتُعرف الإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة لضمان استخدام الموارد المالية بفعالية وكفاءة ووفقاً للقواعد المحددة باسم الضوابط المالية. ونظراً لأن الرقابة المالية توفر أساساً قوياً لتسجيل الأنشطة المالية ومراقبتها واكتشاف أي شذوذ أو تناقضات محتملة، فهي ضرورية أيضاً لتعزيز الشفافية. وقد تعمل المنظمات على تحسين المساءلة والحفاظ على سجلات مالية دقيقة وجديرة بالثقة وتعزيز ثقافة صادقة ومنفتحة من خلال وضع ضوابط مالية قوية. وعلاوة على ذلك، من خلال وضع ضوابط وتوازنات داخلية تمنع النشاط غير النزهي أو غير الأخلاقي، تضمن الرقابة المالية الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى تشجيع اتخاذ القرارات الحكيمة القائمة على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، تساعد الرقابة المالية الفعالة أيضاً في تحسين الحوكمة المالية داخل الشركة. كما أنها تعزز الأداء العام للمنظمة من خلال موازنة مصالح أصحاب المصلحة وحماية الأصول والحد من المخاطر وتحسين تخصيص الموارد (Al-Ansi، 2023).

ومن خلال استخدام مؤشرات الجودة مثل الاستقلال والكفاءة والنزاهة ووجود جهاز للرقابة الإدارية والشفافية، سعى البحث إلى معرفة الدور الذي تلعبه جودة التدقيق الداخلي في تجنب الفساد في القطاع العام بدولة قطر. ولما كانت إجراءاتها تهدف إلى تحقيق أهداف عملية التدقيق المتمثلة في دقة البيانات المالية وفعالية الإجراءات المالية والاستخدام الأمثل للموارد ومنع الاحتيال والاختلاس وحماية الموارد والأصول، فإن إجراءات التدقيق الداخلي الفعالة تؤدي إلى الجودة التي من المفترض أن تؤدي إلى اكتشاف الفساد والوقاية منه. ولما كان الفساد قد أصبح ظاهرة خطيرة يمكن أن تعوق التنمية وتثير الاضطرابات السياسية وتقسم المجتمع إلى طبقات وتؤدي إلى إهدار المال العام، فمن المفهوم أن المجتمع الدولي أصبح مهتماً بقضية الفساد وبناء الأساس للتعاون العالمي المستقبلي في مكافحته. وهذا يبرز أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الفساد ومكافحته. وللتحقق من فرضيات الدراسة وتحديد درجة النجاح، استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي وجمع تعليقات الخبراء باستخدام استبانة. وقد شملت عينة البحث 35 مدققاً داخلياً من الذكور والإناث يعملون في القطاع العام بدولة قطر. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها أن فعالية عملية التدقيق وتحقيق أهدافها لها تأثير على منع الفساد في القطاع

العام، وكذلك استقلال ونزاهة المدقق الداخلي. كما يساعد على مكافحة الفساد إنشاء منظمات لمكافحة الفساد. إن آثار الفساد على المجتمع والاقتصاد، والتقدم، والأمن، وخيمة. ولأن الفساد خطير للغاية، فإن الدول تعمل معًا لمكافحته من خلال جهود دولية تعاونية. ولا تفرض قواعد التدقيق الدولية أي مسؤولية على المدقق بسبب عدم اليقين من أدلته عندما يتعلق الأمر بالكشف عن المخالفات (Hussein, 2024).

الفصل الثاني: الاطار النظري

تمهيد

تعد الرقابة الداخلية في أي منشأة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين خاصة وبقية الأطراف ذات الصلة بالمنشأة عامة، حيث إنه يعمل على توفير الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان. (فروانة، 2019)

إن مفهوم الرقابة تطور نتيجة زيادة الأنشطة والبرامج داخل المؤسسة الاقتصادية، وهو السبب الذي أدى إلى مضاعفة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى إلى تحقيق الكفاءة في كيفية الحصول على الموارد وكيفية استخدامها. (عبدالرحمن، 2019)

تعد الرقابة الداخلية أداة من الأدوات التي تساعد المنشآت في تحقيق أهدافها، حيث تقوم بتقييم أداة الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة، وتساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة، فأصبحت الرقابة الداخلية أداة في يد المؤسسة تستخدمها في الكشف عن مواطن الاختلال، وتحديد نقاط القوة، وتنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من مخاطر. (يوسف، 2022)

1.2 نظام الرقابة الداخلية:

ظهرت الحاجة لوظيفة الرقابة الداخلية بهدف اكتشاف الأخطاء الغش والتلاعب واقتصر مفهوم الرقابة الداخلية في البداية بشكل عام على الرقابة المالية والمحاسبية الهادفة إلى اكتشاف الأخطاء ثم تطورت وأصبحت تركز على الجوانب المالية والإدارية. (برابح، 2022)

نظام الرقابة الداخلية هو مفهوم واسع وقد تعددت الآراء والمنظمات في توضيح هذا المفهوم ومنها :

عرفت الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيرهم ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة من أهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد التقارير أو الامتثال إلى القوانين الموضوعية من قبل الإدارة. وتتكون (COSO) من (جمعية

المحاسبة الأمريكية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، معهد المدراء الماليين، ومعهد المدققين الداخليين والرابطة الوطنية للمحاسبين). (المعموري، 2021)

تم الإشارة إلى أن مفهوم نظام الرقابة الداخلية ظهر بعد إصدار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة للولايات المتحدة الأمريكية عام (1977)، حيث أشار القانون على ضرورة التزام الشركات بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات عن تنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات بما يسمح بإعداد تقارير مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. (شلاي، 2019)

وعُرف نظام الرقابة الداخلية بأنه النظام الكلي للرقابة المالية وغير المالية معا تضعه الإدارة لتتمكن من تنفيذ مهامها بأسلوب منظم وحماية موجوداتها قدر الإمكان فضلاً عن دقة سجلاتها المحاسبية وموثوقيتها وكذلك الرقابة على تحسين الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية. (نور، 2022)

نظام الرقابة الداخلية لم يعد نظام وقائي كما في بداية تأسيسه المتمثل بحماية الأصول من الهدر والضياع ومنع الحالات غير المشروعة كالفساد والغش بل أصبح مؤشر لقياس الأداء وكفاءة العاملين في المؤسسات. (عيد، 2021)

2.2 مكونات بيئة الرقابة الداخلية

يجب أن تتوفر في أي نظام أبعاد تشكل قاعدة الانطلاق الأساسية له من أجل الاستمرار في المستقبل المنتظر، وتعتبر الرائدة في مجالات نظام الرقابة الداخلية وتم وضع خمسة أبعاد لهذا النظام وهي:

- البيئة الرقابية: هي الجانب الرئيسي لإدارة المؤسسة وهي تمثل انعكاس السياسات الإدارية باعتبارها ذات أهمية للمدقق الداخلي في الوحدة الاقتصادية ولها سلطة على أهداف المنظمة المنجزة وهي تعتبر ذات أهمية كبيرة عن باقي المكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية. وتعرف أنها مجموعة الإجراءات والسياسات الرقابية التي تطبقها المنظمة أو المؤسسة لضمان أن تلك الإجراءات والسياسات التي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. (صوافطة، 2021)

والإدارة العليا والتي تعتبر ضرورية لمواجهة المخاطر وتحقيق الأهداف المحددة على أنها تنفذ بشكل فعال وتتكون البيئة الرقابية من عدة مبادئ يتم توضيحها كالآتي:

الالتزام بالأمانة والقيم الأخلاقية ممارسة مسؤولية الإشراف لجان المراجعة الهيكل التنظيمي، فلسفة الإدارة ونمط التشغيل، تحديد الصلاحيات والمسؤوليات للأفراد. (بلمقدم، 2019)

- **الأنشطة الرقابية :** هي السياسات والإجراءات التي تضعها المؤسسة لضمان تنفيذ توجهات الإدارة، وتتضمن نشاطات السيطرة في المؤسسة وإعادة النظر في سير العمل بمقارنة الأداء الفعلي مع الموازنات والتوقعات عن أداء السنوات السابقة. بينما يعرفها أنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ تعليمات الإدارة وتوفير ضمان في اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة جميع المخاطر التي تواجه المنظمة. وتشمل الموافقة والتراخيص، وعمليات التحقق، والتسويات والفصل بين الواجبات وغيرها من الأنشطة. (فروانة، 2019)

- **تقييم المخاطر:** هو نشاط تقييمي تقوم به الإدارة حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بأعداد البيانات المالية بما يتفق مع معايير المحاسبية، ومن ثم قيام الإدارة بتحديد طرق الاستجابة لهذه المخاطر بما يساعد في تخفيف أثارها على البيانات المالية. وتعرف أنها تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه أهداف الشركة وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي تندرج في القوائم المالية ومدى توافق تلك المعلومات مع مبدأ المحاسبة المقبولة، مع محاولة الإدارة في المحافظة على مستويات محدودة من المخاطر. (عبدالرحمن، 2019)

- **المعلومات والاتصالات:** هي جميع الطرق المستخدمة لتحديد وتسجيل العمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية والخروج بتقرير شامل لتلك العمليات وهذا يتم عن طريق الاتصال وتبادل المعلومات بين القائمين على إعداد تلك العمليات، وتعرف هي استخدام معلومات ملائمة ذات جودة عالية لدعم الرقابة الداخلية وتبادل المعلومات مع الأطراف الداخلية والخارجية. (يوسف، 2022)

- **المراقبة والضبط:** وتعرف المراقبة والضبط هي عملية التقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب بالرقابة المستمرة للأنشطة والتقييمات

الدورية المنفصلة، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التحديث المطلوب المسيرة الظروف المستجدة إذ أن إجراءات الرقابة عرضة للتقادم، فقد أصبح مع مرور الزمن غير ملائمة ويصعب الالتزام بها. (براج، 2022)

3.2 مراحل نظام الرقابة الداخلية:

وقد مر نظام الرقابة الداخلية بمراحل عدة ليصبح كما هو عليه الآن وتم توضيح خمسة مراحل مرت بها الرقابة الداخلية والتي وضحت محور الأهمية له من قبل الشركات وهي كالآتي:

- مرحلة الرقابة الشخصية: تتضمن المفهوم الضيق للرقابة والذي يتمثل بالمحافظة على النقدية من الهدر والسرقة وامتدت لتشمل باقي الأصول وكانت تطبق في الشركات الصغيرة والفردية. (المعموري، 2021)

- مرحلة الضبط الداخلي: شهدت هذه المرحلة نمو في حجم الشركات وزيادة في نشاطاتها وعملياتها واتساعها جغرافياً وتتضمن هذه المرحلة تطور في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تنفذها الوحدة الاقتصادية من أجل حماية النقدية والأصول الأخرى لضمان الدقة المحاسبية والعمليات المسجلة في الدفاتر. (شلابي، 2019)

- مرحلة الكفاءة الإنتاجية: شكلت هذه المرحلة قاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية واتسعت أهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى جانب الأهداف التقليدية المتمثلة بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات. (نور، 2022)

- مرحلة تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية: توفر هذه المرحلة تأكيداً أن الأهداف التي تخص الوحدة الاقتصادية سوف يتم إنجازها. (عيد، 2021)

- مرحلة تحقق الأهداف المعنية: تتأثر هذه المرحلة بإدارة الوحدة الاقتصادية وبالعديد من الأطراف ويتم من خلال تلك المرحلة الحصول على تأكيد مناسب وليس مطلق فيما يتعلق بالأهداف التالية : كالثقة بالتقارير المالية والالتزام باللوائح والقوانين. (صوافطة، 2021)

4.2 الخصائص التي تساعد على توفير نظام رقابي ذو كفاءة وفعالية وهي: (عبدالرحمن،

(2019)

- (1) أن يتلاءم نظام الرقابة الداخلية مع نشاط المؤسسة وحجمها.
 - (2) إحداث التوازن بين التكاليف المنفقة لتوفير نظام الرقابة الداخلية والمنافع المتوقع تدفقها للمنشأة من تطبيق ذلك النظام.
 - (3) وضوح الأهداف والأساليب الرقابية والمؤشرات التي يتم اعتمادها عند مقارنة النتائج الفعلية بها ووضوح نظام التبليغ عن الانحرافات عند اكتشافها.
 - (4) أن تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتناسب مع الظروف.
 - (5) أن يحقق نظام الرقابة الداخلية غايته في منع وقوع الانحرافات والأخطاء قبل حدوثها أو اكتشافها عند وقوعها.
 - (6) أن يتولد عن نظام الرقابة الداخلية عند تطبيقه معلومات دقيقة وصحيحة وفورية عن الأداء.
- ومما سبق يتبين أن نظام الرقابة الداخلية له أهمية في دعم الإدارة للوصول إلى أهدافها وأصبح نظام

5.2 الرقابة الداخلية يحقق الأهداف التالية : (فروانة، 2019)

- (1) أهداف تنفيذية تتمثل بمدى فاعلية وكفاءة العمليات في المنشأة.
- (2) أهداف خاصة بالتقارير المالية: تتمثل بمصداقية المعلومات في التقارير المالية.
- (3) الامتثال: هي الأعمال التي تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في المنشأة.

6.2 هناك خمسة أهداف لنظام الرقابة الداخلية منها : (بلمقدم، 2019)

- توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
- توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية والموضوعية.
- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

في حال غياب نظام الرقابة الداخلية سيترتب عليه آثار على الشركة مما يؤدي إلى صعوبة في الوصول إلى أهدافها وتم توضيح بعض تلك الآثار ومنها : (يوسف، 2022)

(1) الإسراف في استخدام الموارد المادية.

(2) سوء استغلال الوقت وضياعه.

(3) بطء في انجاز الأعمال.

(4) انخفاض مستوى الإنتاجية.

(5) ظهور المشكلات وتفاقمها.

(6) عدم الوصول إلى الأهداف مما يؤدي إلى صعوبة في الحكم على فاعلية الشركة.

7.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية وهي كالتالي:

(1) هيكل تنظيمي ذو كفاءة: إن وجود هيكل تنظيمي كفؤ يؤدي إلى توفر نظام رقابة فعال يحدد المسؤوليات بدقة، وتعد عملية فصل المسؤوليات الوظيفية مهمة للحماية من الأخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة وان هذا الهيكل التنظيمي يتناسب مع حجم المنشأة وطبيعة النشاط القائم فيها . (المعموري، 2021)

(2) نظام محاسبي سليم هو وجود علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع باعتبار أن اهتمام المنشأة يتركز على التقارير المعدة لمعرفة الأداء الملائم وغير الملائم. (شلابي، 2019)

(3) الضبط الداخلي: هو نظام هدفه تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتحقيق أهداف الإدارة وله أثر فعال في توفر نظام رقابة داخلية فعال، ويقوم الضبط بعدد من الأعمال تساعد على منع الأخطاء والغش واكتشافها قبل وقوعها، كفصل الإدارات لمنع تعارضها، وتحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام والإدارة الفرعية، وتحديد الإجراءات بشكل تفصيلي للعمليات التي تقوم المنشأة بتنفيذها، ومبادلة الواجبات للعامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه. (نور، 2022)

(4) كفاءة الموظفين يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، مع الأخذ بعين الاعتبار الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة في نجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية الذي يتمثل بوضع إجراءات من قبل المنشأة لتبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وهذا غالباً ما نجده في المؤسسات كبيرة الحجم التي يكون لديها إدارة خاصة بمتابعة مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية. (عيد، 2021)

(5) حماية الأصول: توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس مما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها مع توفير سياسة سليمة للحماية المادية للأصول. (صوافطة، 2021)

لجان التدقيق جاءت المراجعة جوانب القصور والمشاكل التي أدت إلى ضعف الثقة بالنظام الرقابي في الشركات بسبب نقص في مصداقية القوائم المالية والشك المهني في استقلال المدقق الخارج، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات من الإفلاس وال فشل المالي. (بلمقدم، 2019)

وهناك العديد من المسؤوليات تقع على عاتق لجان التدقيق في الشركات التي لها دوراً هاماً في تنفيذ المهام الأساسية لمجلس الإدارة وأداء الواجبات بفاعلية ودعم أنظمة الرقابة الداخلية وأهم تلك المهام هي: (فروانة، 2019)

- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم مدى كفاية ذلك النظام ومناقشته مع إدارة الشركة والقائمين بوظيفة التدقيق الداخلي، الذي يؤثر على جودة التقارير المالية.
- المتابعة والإشراف على النشاطات المتبعة والمتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية من خلال مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، والتأكد من الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية وتقييمها ومدى توافقها مع أهداف التقارير المالية، والحد من أعمال الاحتيال التي تشكل خطر على تلك التقارير. (عبدالرحمن، 2019)
- تلعب لجان التدقيق دوراً هاماً في تحسين جودة التدقيق الخارجي الذي يزيد الثقة بين المستثمرين والشركة من خلال تعيين مدقق خارجي وتحديد أتعابه والمحافظة على استقلاليته. (يوسف،

(2022)

- تدعم لجان التدقيق وظيفة التدقيق الداخلي من خلال ترقية موظفي قسم التدقيق الداخلي وفقاً لكفاءتهم، وفحص أداء المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم. (برابح، 2022)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المالية

1.1.2 مفهوم الادارة :

مفهوم الادارة هو نشاط اجتماعي متعلق بتنفيذ الاعمال بواسطة الآخرين فإن كانت الاعمال متعلقة بالمشاريع الاقتصادية التي تهدف الى الربح سميت بادارة الاعمال ولها ثلاث مداخل رئيسية وهي : (بكوش، 2020)

- 1- دراسة وظائف المنشأة وهي : ادارة الانتاج ، ادارة التسويق ، ادارة المالية ، ادارة الافراد.
- 2- دراسة الوظائف الادارية التي يؤديها المدير وتشمل التخطيط والرقابة والتنظيم والتحفيز وتكوين وتنمية الإداريين.
- 3- دراسة ادارة المنشأة حسب القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه وهذا يؤدي الى بناء شطر ادارة الاعمال الى قطاعات ادارية متخصصة كادارة المصانع وادارة المزارع وادارة المصارف وادارة النقل والاتصالات وهكذا وتلتقي كل هذه المداخل الرئيسية في كونها تنصب على دراسة المنشأة الواحدة سواء كان ذلك عن طريق وظائف المدير فيها او دراسة الوظائف التي تؤديها المنشأة أو دراسة المنشأة حسب قطاعاتها.

اذا كانت الادارة متعلقة بسياسات الدولة سميت الادارة العامة واذا كانت متعلقة بتدبير الاموال واستخداماتها سميت الادارة المالية وهي النشاط الذي يختص بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي دخول وخروج الاموال الحالية والمرتبقة من والى المنشأة اللازمة لتحقيق اهداف المشروع والوفاء بالتزامات المالية في الوقت المحدد حتى لا يتعرض المشروع الى عسر مالي يتم عن طريقها التخطيط الامثل في كيفية استثمار راس مال الشركة او المشروع للحصول على افضل نتيجة ربحية وهي دراسة لإحدى وظائف أساسية تؤدي في المنشأة وتترابط مع بعضها البعض بصورة معقدة تتوقف اهميتها الى حد كبير على حجم المشروع ومدى كفاءتها وفعاليتها في ادائها لمهامها المناطة بها الا وهي تحقيق اهداف الملاك. (بلواضح، 2020)

2.1.2 مفهوم الادارة المالية :

تعتبر الادارة المالية هي الدعامه الاساسية التي تقوم عليها مؤسسات الاعمال مالم تحسن المنشأة استخدام الموارد المالية المحدودة المتاحة فسوف يكون مصيرها الضياع مهما بلغ حجم الموارد هنالك لبس حول مفهوم الادارة المالية فالبعض لا يفرق بينها و بين المالية العامة والبعض الآخر يخلط بينها وبين اقتصاديات الادارة المالية فواقع الامر ان الادارة المالية وثيق الصلة بتلك المجالات ولكنها تختلف عنها في مفهومها من حيث انفرادها بكيان مستقل يميزها عن غيرها فهي ذات بعدين احدهما اداري والآخر مالي ولا يمكن معالجة اي منهما بمعزل عن الآخر والادارة المالية هي اساساً وقبل كل شئ عملية ادارية تتعلق بادارة الموارد المالية المتاحة للمنشأة او بعنصر اخر له قيمة مادية ، هنالك صلة وثيقة بين جانب الادارة والجانب المالي فكل عمل اداري له انعكاس مالي. (دمدي، 2022)

فالادارة المالية أو الوظيفة المالية هي عبارة عن نشاط ذهني يختص بعملية تحصيل الاموال واستخدامها وتحتوي على عدة مهام مكملة لبعضها البعض يتعين عليها أن تؤدي في النهاية الى تحقيق الاهداف المرجوة وهي بهذا الفهم تختلف عن الادارة المالية كقسم او وحدة ادارية مناط بها تولي مهام الادارة المتعلقة بالنشاط المالي فالادارة كوظيفة تنطوي على مهام تتمثل في تحديد الاهداف ، القيام بالتخطيط والتنظيم والرقابة ، بينما تنطوي الادارة كقسم او وحدة ادارية على تقسيمات داخلية لمهام الادارة المالية وتحديد نطاق الاشراف واعداد الرؤساء والمؤسسين وسلطات وصلاحيات مجلس الادارة والمدير العام ورؤساء الاقسام الى جانب تحديد اليات الاتصال والتنسيق بين الوظائف المختلفة كما تعتبر الادارة المالية نشاط حيوي من نشاطات الادارة في المنظمات عموماً سواء كان انتاجي أو خدمي ". (بن لحرش، 2022)

الادارة المالية هي عملية إدارية من حيث انها تضم كافة الأنشطة التي تتضمنها سائر العمليات الإدارية الأخرى والأنشطة وهي:

التخطيط ثم التنظيم ثم التنفيذ ثم الرقابة من هنا يمكن تصنيف وظائف اي مشروع الى اربع وظائف اساسية وهي : وظيفة الافراد ، وظيفة التمويل ، وظيفة الانتاج ، وظيفة التسويق وتعتبر الوظيفة المالية من الوظائف الهامة في المشروع حيث ان المشروع لا يستطيع ان يمارس اي نشاط دون توفر الاموال

اللازمة لذلك لأنها تتعلق بالحصول على الاموال وتنظيم حركتها وادارتها بشكل يضمن للمشروع تحقيق اهدافه . (بالعيد، 2023)

3.1.2 تعريف الادارة المالية

يستخدم البعض مصطلح الادارة المالية للإشارة الى الوحدة التنظيمية او الإدارية (الدائرة المالية) في المشروع والبعض الآخر يعني بها مجموعة من الافراد العاملين مع المدير المالي في الدائرة المالية من مراقبين ومحللين ماليين ومحاسبين وامناء الصناديق، بعضهم يستخدم الادارة المالية لمجموعة الوظائف المعنية بادارة المال في المشروع أي الانشطة المالية اللازمة للحصول على المال اللازم للمشروع واستخدامه بالشكل الأمثل لتحقيق اهدافه بكفاءة . (البدران، 2020)

الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات ، إعداد وتفسير التقارير المالية الميزانيات التقديرية الاندماج إعادة التنظيم المالي وغيرها ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط التنظيم التوجيه الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبانجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها بالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأ. (حسون، 2020)

تنطوي الإدارة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المنشأة من تخطيطها والحصول عليها والاستخدام الأمثل لها وهذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشائها إلى آخر لحظة من حياتها كما أنه نشاط له نفس الأهمية للمنشأة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات تبني فوق جميع الحالات ، وتوجد بصفة دائمة لاحتياجات مالية ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة. (عبد الرحمن، 2020)

يمكن تعريف الادارة المالية بانها اوجه النشاط الاداري او الوظيفة الادارية المتعلقة بتنظيم حركة الاموال اللازمة لتحقيق اهداف المشروع بكفاية انتاجية عالية للوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها . (محمد، 2020)

كذلك تعرف الادارة المالية بوصف الاعمال ومجال مسؤولية المدراء الماليين ولقد عرفها لوتز بانها عملية تحديد المصروفات والايادات العامة ثم تحصيل وتدير الأموال العامة وتولي امور انفاقها وعرفتها

الامم المتحدة في الدليل الذي اعدته عن موازنة البرامج والاداء بانها هي دورة مستمرة من العمليات المترابطة التي تساهم في اتخاذ القرارات الاساسية للإدارة وتتضمن هذه العمليات وهي : (محمد، 2021)

1- تحديد البرامج Programming

2- الموازنة Budgeting

3- التمويل Funding

4- المحاسبة Accounting

5- التقارير Reporting

6- استعراض التقارير وتحليلها والتعرف على الاجراءات الواجب اتخاذها .

وتم تعريفها على انها الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الاموال ورقابتها وادارتها في المنظمة اما جونسون عرفها بانها تلك الادارة التي تلعب دورا مهما في التخطيط الاداري والمالي وادارة الموجودات ومواجهة المشاكل الاستثنائية لضمان استمرار وبقاء المنظمة ونجد ان وستن ويرغهام فقد صور الادارة المالية على انها ثلاثة اجزاء من وظائف المدير المالي هي التخطيط والرقابة وادارة راس المال فضلا عن معالجة المشاكل المالية المنفردة ويرى فان هورن انها هي الادارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الاساسية و المتمثلة في قرار التمويل وقرار الاستثمار في أصول ثابتة وقرار التوزيع. (بكوش، 2020)

4.1.2 مكونات الحقل المالي

قسم بعض الماليون الحقل المالي الى ثلاثة مجالات هي المالية العامة والمالية الخاصة والمالية الشخصية وتعتبر المالية الشخصية جزء مصغر من المالية الخاصة وهي كالآتي:

أ - المالية العامة :

يقصد بالمالية العامة مجموعة الأنشطة المتعلقة بحصول الدولة على دخلها وانفاقها لاشباع الحاجات العامة ويشمل هذا النشاط جميع الأنشطة المالية للحكومة المركزية والمحلية والاجهزة التابعة لها

وما يميز المالية العامة عن المالىات الاخرى هو نطاقها الحكومي فكل التصرفات الحكومية في مجال السياسة تندرج تحت مسمائها وعرف التقليديون علم المالية العامة بأنه هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تحصل بها الدولة على الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وعرف هذا المفهوم بالنظرية التقليدية عن الاقتصاد الحر التي ترى ان لاجابة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكن الظروف الاقتصادية بينت ان هنالك اهداف اخرى مثل محاربة التضخم واعادة توزيع الدخل والثروة مما ادى الى تراجع مفهوم المالية العامة الذي يدعو الى حياد الدولة وظهر مفهوم المالية العامة الحديثة الداعية الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي يؤكد ضرورة التوازن بين النفقات العامة العادية والايرادات العامة العادية. (بلواضح، 2020)

5.1.2 مراحل المالية العامة :

تغير مفهوم المالية العامة طبقا للظروف التي عاشتها الدول وتميزت بمرحلتين هما :

المرحلة الأولى : ظهرت الدعوة الى وجود الدول الحرة التي لا تمارس الانشطة الاقتصادية وتكتفي بمسؤولية الدفاع والامن والعدالة بعد ذلك جاءت كتابات ادم اسميث و دعوته الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالنظرية التقليدية التي امن بها ترى قوانين السوق و نظام المنافسة التامة قادران على تحقيق التوازن الاقتصادي فالعرض يخلق الطلب المساوي له واتصفت المالية العامة التقليدية في هذه المرحلة بالصفات الآتية: (دمدي، 2022)

1- تحديد النفقات العامة في اضييق الحدود للوظائف الاساسية للدولة والانشطة الاقتصادية التي

لا يرغب الافراد القيام بها لقلّة مردودها او ضخامة رأس المال اللازم لتنفيذها.

2- تغطي النفقات العامة العادية من الايرادات العامة العادية (الضريبية) لا يجوز للدولة

الاقتراض لانها بذلك تزاخم الافراد في فرصة الحصول على الاموال .

3- افضل موازنة عامة هي التي تتميز بصغر حجم نفقاتها وايراداتها وتوازنها الحسابي او المالي .

4- يقتصر استخدام الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة ولا يجوز للدولة السعي لتحقيق

اي هدف اقتصادي .

المرحلة الثانية : برزت أهمية علم المالية بعد الكساد الكبير في العشرينات من القرن الماضي وانتشار الفكر الكينزي الذي عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي فيه دون تدخل جانب الدولة وظهرت العديد من الازمات الاقتصادية الدورية و انتشار البطالة فلم يتحقق التوازن بين العرض والطلب تلقائيا ولم يستطع الجهاز الائتماني تحقيق المنافسة الحرة ولم يتحول الادخار الى استثمار فمثلا مع بداية القرن الماضي شهدت الولايات المتحدة ازمات انتاجية ادت الى الكساد الكبير في عام 1929م مما ادى الى سقوط النظرية التقليدية وقبول الافكار الكينزية الداعية الى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لهذا ظهرت الدولة الرأسمالية المتدخلة ومعها المالية العامة الحديثة واتصفت بما يلي: (بن لحرش، 2022)

- 5- هدف الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين افراد المجتمع.
- 6- تمثل الإيرادات والنفقات العامة جزءا مهما في تغيرات الكميات الاقتصادية الكلية.
- 7- تغيير معدلات الضريبة ووعائها اداة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية أكثر من انها اداة تمويل للحكومة.
- 8- استخدام ادوات التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي بكثافة في النظرية السياسية المالية للدولة للتعرف بشكل خاص على الآثار الكلية للمالية العامة في النشاط الاقتصادي في مجموعة لذلك ان الهدف الاساسي لنشاط المالية العامة هو توفير الخدمات العامة التي تشبع الحاجات العامة سواء كانت عن طريق انتاج هذه الخدمات او تمويل شرائها من منتجين آخرين .

ب - المالية الشخصية :

اذا كانت المالية العامة تهتم بإيرادات و نفقات الدولة فالمالية الخاصة تهتم بإيرادات و نفقات الافراد وهي علم النشاط الاقتصادي الفردي الساعي الى تعظيم ثروته الداعي الى حرية التملك والانتاج والاستهلاك ويركن الى قوى السوق في توجيهه و تقبله للمخاطرة و تحمل نتائجها . (بالعيد، 2023)

ج- المالية في القطاع الخاص :

هي الادارة التي تهتم باوجه النشاط المالي في المشروعات الفردية أو الشركات وتشمل التخطيط المالي ، تنظيم الوظيفة المالية والرقابة المالية وادارة المال . (البدران، 2020)

نشأة وتطور الادارة المالية : في مستهل القرن الماضي كانت عملية الإنتاج وإنشاء المؤسسات الجديدة وإجراءات تدبير الأموال اللازمة للمشروعات هي محور اهتمام المفكرين وفي العشرينات أصبح الاهتمام مركزا تقريبا على طرق وإجراءات تدبير الموارد المالية لتمويل الاستثمارات ونستعرض فيما يلي تسلسل هذه النشأة والتطور:

بحلول الكساد العظيم بين 1929-1933 أصبحت إجراءات الإفلاس التجاري و إدارة السيولة وتجنب المشكلات المالية من أهم الموضوعات التي حازت على الاهتمام ولقد صاحب هذه الفترة ازدياد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وصدرت التشريعات التي تقضي بضرورة نشر البيانات المالية ولقد فتحت تلك التشريعات مجالات جديدة للاهتمام تمثلت في التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء غير أن هذه المجالات لم تتبلور إلى قبيل نهاية الخمسينات و هكذا أدى الكساد العظيم إلى تراجع التوسع والنمو من مقدمة إلى ذيل قائمة الاهتمامات بينما أصبح استمرار المنشأة في السوق هو المشكلة التي تنصدر هذه القائمة ، في الأربعينات والخمسينات تركز الاهتمام على معالجة آثار الكساد العظيم حيث أصبحت موضوعات الإفلاس والاندماج وإعادة تنظيم المنشآت وتوفير الأموال اللازمة للتوسع موضوعات ذات أهمية خاصة وقبيل نهاية الخمسينات حدث تطور جوهري تمثل في البعد عن المسائل الوصفية التي صاحبت الإدارة المالية منذ نشأتها وبدأ التركيز على المسائل الكمية كالتحليل المالي والتخطيط لاستخدام الموارد المالية بما فيها عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية. (حسون، 2020)

والجدير بالذكر أن هذا التطور حمل في طياته أمرا ذا مغزى وهو التحول عن معالجة الإدارة المالية من وجهة النظر الخارجية إلى معالجتها من وجهة نظر إدارة المشروع و شهدت الستينات اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة للأعمال الرائدة لقطبي الإدارة المالية فرانكو مدكلياني ومارتن ميلركما شهدت تلك الحقبة أيضا اهتماما بالاستثمار وذلك بفضل نظرية المحفظة التي وضع أساسها هاري ماركونز في بداية الخمسينات والتي قام على صرحها في منتصف الستينات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية الذي ساهم فيه كل من شارب، لثنز، فاما ومورنس ، اما في السبعينات استمر الاهتمام بالاستثمار وتعرض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لتحديات نتيجة لظهور نموذج منافس هو نموذج تسعير المراجعة كما ظهر في السبعينات أيضا نموذج لتقييم الأصول المالية ووجد قبولاً من الأكاديميين والممارسين على السواء

وهو نموذج تسعير الاختيار والذي كان له الفضل فيه فيشر بلاك مايرون شولز، وفي الثمانينات ازداد الاهتمام بالتضخم وتأثيره على أسعار الفائدة وعلى قرارات الاستثمار بالتبعية كما حظي بالاهتمام أيضا تأثير كل من الضرائب الشخصية على الدخل و تكلفة الوكالة والإفلاس على هيكل رأس المال. (عبد الرحمن، 2020)

يضاف إلى ذلك الاهتمام بظاهرة تحول شركات المساهمة إلى شركات يملكها عدد محدود من الأفراد من خلال قيام إدارة المنشأة باستهلاك الأسهم وإحلالها بسندات أو من خلال إجراء توزيعات نقدية على المساهمين في مقابل حصول أعضاء مجلس الإدارة) من المساهمين على نصيبهم من التوزيعات على شكل أسهم وفي مرحلة ما بعد الثمانينات و بعد نجاح الجهود في بناء نماذج رياضية كمية والتي ساعدت في إعطاء حلول صحيحة و دقيقة لكثير من المشاكل المالية المعقدة في ضوء نظرية اتخاذ القرارات ، فقد وصلت إلى نظرية كاملة وشاملة رغم حدة التغيرات التي حدثت مثل : (محمد، 2020)

9- زيادة حدة التضخم وانعكاسات آثاره بشكل واسع على قرارات عموم الأعمال ومنها قرارات الإدارة المالية.

10- الزيادة الضخمة في استعمال الحاسبات الالكترونية في التحليل المالي والنقل الإلكتروني للمعلومات.

11- اتجاه الكثير من الدول إلى خصخصة مشروعاتها الاقتصادية بحيث أصبحت الخصخصة منهج اقتصادي واطار إصلاحي جديد.

12- بروز عالمية المنشآت والأسواق وفقا ما يعرف بالعولمة والتي تنظر إلى العالم من الناحية الاقتصادية ككوكب واحد.

13- تقليل حدة التشريعات والقواعد المنظمة للمؤسسات المالية والتوجه نحو المؤسسات المالية الكبيرة ذات الخدمات والأنشطة المتنوعة.

يبدو أن التطور الفكري في مجال الإدارة المالية قد سار بخطى واسعة تتماشى مع سرعة وطبيعة الأحداث المحيطة بمنشآت الأعمال ووفقا لهذه الأحداث والتغيرات الجذرية فقد نشطت الإدارة المالية ك تخصص لتستوعب في نشاطها كل هذه التغيرات. (محمد، 2021)

6.1.2 أهمية الادارة المالية :

تأتي أهمية الإدارة المالية أو الوظيفة المالية من كون أن القرارات المالية عظيمة التأثير على حياة المنظمة وليس هذا فحسب ولكن جميع القرارات الإستراتيجية بالمنظمة سواء كانت مالية أو غير مالية يترتب عليها العديد من التكاليف أو الإيرادات المؤثرة على نتائج المنظمة ولذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور وعرض القضايا على مجلس الإدارة مع إعداد تقارير وافية تعطي رؤية واضحة مؤيدة بالدراسات والتقارير بمختلف الأمور ذات التأثير المالي ويساعد المدير المالي على كل ما سبق إلمامه بالجوانب المحاسبية ويتطلب هذا الأمر العديد من العلاقات والمعارف بميادين المعرفة الأخرى بالمنظمة كالجوانب الاقتصادية والمحاسبية والإحصائية والكمية التي تساعد المدير المالي في فهم العلاقات والربط بين المتغيرات واستخراج المؤشرات والنتائج . (بلواضح، 2020)

7.1.2 أهداف الإدارة المالية :

الحديث عن هدف الادارة المالية هو الحديث عن هدف المشروع فالادارة المالية لمشروع اقتصادي تهدف الى تحقيق زيادة القيمة السوقية لثروة الملاك وبالتالي الربح و هدف المشروع الاقتصادي الخاص هو تحقيق البقاء والنمو والازدهار وهدف الادارة المالية في المشروع الاقتصادي العام هو تقديم خدمة للجمهور أو سلعة فالربح ليس الهدف الرئيسي لمثل هذه المشاريع وعليه تتبنى الادارة المالية اهداف الجهة التي تعمل معها وضوح الهدف و تحديده بدقة يساعد على سرعة تحقيقه ويتطلب اتخاذ القرار الرشيد وان أكثر الآراء انتشارا هي الاتجاه نحو اعتبار تعظيم الربح هو هدف الادارة المالية ويستمد هذا الهدف جذوره من النظرية الاقتصادية فأفضل تصور بالنسبة للاقتصادي بصفة عامة هو الاقتراض لتعظيم الارباح ويجب ان يكون معقولا فأغلب رجال الاعمال واصحاب المشروعات لديهم الرغبة في تحقيق الارباح رغم ذلك لم يكن تعظيم الربح هو الهدف الوحيد. (بن لحرش، 2022)

تتبنى الادارة المالية اهداف الجهة التي تعمل فيها وهي :

1- هدف تعظيم الارباح :

يعتبر محور تحقيق الأهداف محور قرارات الإدارة المالية في المؤسسات الخاصة وفي اقتصاديات السوق عموماً حيث تنشأ أهمية هذا الهدف من كون تحقيق الربح والرغبة في تعظيمه يمثل التبرير الاقتصادي لاستمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية كما أنه يمثل المؤشر المهم لتقييم الأداء الاقتصادي بالإضافة إلى اعتباره مصدراً من مصادر التمويل الداخلة أو ما يسمى التمويل الذاتي كما يمثل هدف تعظيم الأرباح الهدف الأول للمؤسسات الاقتصادية فهو من الأهداف الإستراتيجية لهذه المؤسسات ولهذا فقد ارتبط هذا الهدف مع الملاك ارتباطاً وثيقاً مما يساعد في اعتباره محورياً لجملة قراراتها سواء المتعلقة بالاستثمار أو قرارات التمويل إذ تكون الغاية دائماً في تكييف القرارات بما يتلاءم والرغبة في تعظيم الأرباح داخل المؤسسة ففقدرة الإدارة المالية في تعظيم الربح سوف تتعزز أكثر عندما يكون الربح واضح التحديد من ناحية المعنى والقياس وأن جميع العوامل المساهمة فيه معروفة ويجب أخذها بالحسبان. (البدران، 2020)

فالسياسات الاقتصادية الحديثة قد عززت مسعى هذه الشركات نحو ضرورة تحقيق الأرباح ومحاسبتها عند عدم تحقيق ما هو مخطط له و انطلاقاً من أن الربح لا يؤول إلى الأفراد وإنما يحول إلى الدولة كمصدر مهم من مصادر تمويل الخزينة العامة لاستخدامه في مشروعات استثمارية جديدة أو لأجل تعويض خسائر مشروعات مخطط لها و لهذا يعتبر الربح تعويضاً عن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الحكومي الموجه داخل الاقتصاد بشكله العام ، تعظيم الأرباح لا يسمح لاثـر المحتوى الاعلامي بالتأثير على سعر الاسهم فلو وضعت المنشأة هدفها الاساسي ليكون تعظيم العائد على السهم لامتنعت عن توزيع الارباح و استثماراتها في اوراق مالية سهلة التسويق لتزويد دخلها عندما تتراجع اسعار الاسهم و يخسر الملاك ، من ذلك يمكن القول ان تعظيم الربح كهدف للمنشأة غير مرضي ولا يعكس بالشكل الصحيح او الدقيق الهدف الأساسي لها هدف تعظيم الثروة قد يضر بالمنشأة للمدى الطويل فقد يزيد المدير المالي من الارباح الحالية عن طريق تقليص تكاليف التدريب او تخفيض نفقات البحث والتطوير وقد يلجأ الى الاعلان والترويج لاستمرار الوضع التنافسي للمنشأة والمحافظة على الحصة السوقية ، يركز هدف تعظيم ثروة الملاك على خدمة المساهمين وخدمة المجتمع وتحمل المنشأة للمسؤولية الاخلاقية والاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع . (عبد الرحمن، 2020)

2- هدف تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد :

يعتبر هدف تعظيم وزيادة القيمة السوقية للسهم كأحد الأهداف الرئيسية التي يجب على الإدارة المالية تحقيقها والذي برز في السنوات الأخيرة والهدف منه إيجاد قيمة أعلى للمؤسسة وتكوين القيمة الإجمالية كما يمكن الاستفادة منها لأغراض متعددة منها : حالة البيع والشراء، التصفية الانفصال أو التأمين وهكذا ومن الأمور التي تستلزم معرفة قيمة المنشأة أمران أساسيان : (محمد، 2021)

أ- مقدار العوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل تتحدد بالعائد السنوي الممكن تحقيقه.

ب- درجة المخاطرة تقاس من خلال الفائدة السائدة في السوق المالية، أو معدل عائد الاستثمار المرغوب أو المنسوب أي نسبة الرسملة.

عليه فكلما سعت الإدارة المالية إلى تلبية الفوائد السنوية المتوقعة صاحب ذلك الارتفاع نسبة الرسملة التي تعبر عنها درجة المخاطرة ومن ثم يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة التي تسعى الإدارة المالية إلى تليتها . (بكوش، 2020)

عيوب هدف تعظيم الارباح و ثروة الملاك وهي:

أ- مفهوم تعظيم الربحية غامض ولا يفرق بين الربحية في المدى القصير والربحية في المدى الطويل

ب- لا تأخذ بمفهوم القيمة الزمنية للنقود.

ت- لا تأخذ بعامل المخاطرة.

3- هدف تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة:

تجميع أكبر رصيد نقدي أو هدف السيولة فيعتبر هذا الهدف من الأهداف التقليدية التي رفضت من غالبية علماء الإدارة المالية وذلك لأن هدف تجميع أكبر رصيد نقدي للمنشأة يمكن تحقيقه على حساب أهداف أخرى تسعى المنشأة لتحقيقها يستعمل لفظ سيولة للتعبير عن النقد وللدلالة على وجود اموال نقدية لدى المنشأة كافية لسداد التزاماتها في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وتعرف بانها القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقدية جاهزة خلال فترة قصيرة دون خسارة فتوفر السيولة فالسؤال الذي

يمكن طرحه هو: كيف يتم تجميع أكبر رصيد نقدي طالما تسعى الشركة أو المؤسسة للاستمرار في حياتها و توزيع أرباح المساهمين فيها؟ ويتحقق هذا الهدف بوحدة من الطريقتين هما: (دمدي، 2022)

أ- أن تتخلى المؤسسة عن بعض أصولها أو موجوداتها من خلال التصرف بها بالبيع حتى تتمكن من الحصول على الأموال.

ب- أن تحجز كامل الأرباح لديها دون توزيعها على المساهمين وفي هذه الحالة يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح المساهمين.

في كلتا الحالتين فإن ذلك يؤدي إلى تجميع أموال لدى المنشأة ومن ثم إعادة استثمارها لكنه يتعين على الوظيفة المالية كأداة من أدوات الإدارة العليا للمنشأة أن تخلق حالة من التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة إليها والتدفقات النقدية الخارجة منها وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تجعل من الصندوق حالة موجبة أو تنشئ حالة توازن فيه ويقصد بحالة التوازن جعل الصندوق موجبا في لحظة معينة من خلال تعامله مع الأطراف الأخرى و لذلك فإن خلق هذه الحالة عادة ما تنبع من العلاقة بين الدورات المالية الثلاث في المنشأة وهي: (بالعيد، 2023)

1- دورة الاستثمار .

2- دورة التشغيل.

3- الدورة المالية.

تحقيق التوازن بين الاستثمار الكامل للموارد المالية للمشروع وبين ضرورة الاحتفاظ بجانب من تلك الموارد في شكل نقدي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع اذا لم يتوفر لديه السيولة الكافية لذا على الادارة المالية تحقيق نوع من التوازن بين السيولة و الربحية فالانتباه الى الربحية العالية قد يقضي على السيولة مما يربك المشروع في سداد التزاماته كما يفترض الاحتفاظ بسيولة عالية يقلل من اغتنام الفرص الاستثمارية وزيادة الارباح قد يؤدي الاستمرار في انتاج سلعة بمعدل ارباح اقل من غيرها الى تحقيق التوازن وذلك بهدف الاتي: (حسون، 2020)

- أ- الاحتفاظ بموقف مال سليم للوفاء بالالتزامات المالية وتفادي الافلاس.
- ب- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وهو المحافظة على كمية سيولة مناسبة ويقصد بها القدرة على توفير الاموال للمنشأة والرجوع اليها وقت الحاجة بنسبة معقولة أو بتحويل بعض الاصول الى نقد دون تحمل خسائر لمواجهة الالتزامات المالية المطلوبة عند الاستحقاق وهدف السيولة مرتبط بالربحية حيث يقع على عاتق المدير توفير سيولة مناسبة وكافية وملائمة للمشروع لمواجهة مطلوبات الانتاج والتشغيل والنمو دون ان يكون هناك تعارض بينها وبين الربحية .
- ت- مواجهة الأزمات والانحرافات والابتعاد عن المنافسة و مخاطر السوق.
- ث- تعزيز ثقة المنشأة من قبل مقرضيها والمتعاملين معها وتحقيق أكبر قدر من المبيعات وفتح أسواق جديدة.

هنالك بعض الاهداف التي تنشأ من اجلها المشروعات العامة وهي : (محمد، 2020)

- أ- المشروعات المرتبطة بالامن القومي .
- ب- إنشاء مشروعات اجتماعية مثل مصانع الأدوية.
- ت- إنشاء الدولة لمشروعات انتاجية للحصول على موارد مالية.

8.1.2 مجالات واجبات وخصائص الادارة المالية :

مر مجال الادارة المالية بتغييرات كبيرة خاصة في الالونة الاخيرة وقد انحصر في البداية بتدبير الاموال اللازمة للمنشأة وظهرت الكتابات الحديثة مجالا اوسع اضافة الى ذلك التوظيف الأمثل للمصادر المالية ولذلك تم تقسيم الادارة المالية الى مدخلي هما : (بن لحرش، 2022)

المدخل التقليدي: نشأ المدخل التقليدي وتطور في بداية العشرينات والثلاثينات في القرن الماضي وسيطرت الاراء التابعة لذلك المدخل على الابحاث والادبيات الاكاديمية في فترة الاربعينيات والخمسينيات واهتم بالادارة المالية كمدخل مستقل بحد ذاته بعد ان كان جزء من علم الاقتصاد وفي المراحل اللاحقة تطور علم الادارة المالية ليصبح علما منفصلا ويعني اصطلاح الادارة المالية الحصول على الاموال بمعناه

الواسع ويمثل تدبير الاموال من المصادر الخارجية والداخلية المتعددة للمنشأة ، على هذا المفهوم اصبحت تتألف الإدارة المالية من ثلاث عناصر هي : (بلواضح، 2020)

- 1- ترتيبات تدبير الاموال في المؤسسات والاسواق المالية .
- 2- الادوات المستعملة لتدبير تلك الاموال من الاسواق المالية والاساليب المستخدمة في ذلك.
- 3- العلاقة القانونية المحاسبية التي تربط المنشأة بالمصادر المحولة لها وهناك جانب اخر لمجال مالية الشركات والذي يتعلق بالاحتياجات الطارئة للتمويل مثل حالات الاندماج والتصفية واعادة التنظيم وهي تمثل حالات غير اعتيادية وليس من الضروري ان تمر بها المنشآت الا بالاحوال النادرة.

من عيوب هذا المدخل الجوانب الاتية : (البدران، 2020)

- 1- التركيز على طرق معالجة المشاكل المالية من تدبير الأموال للمنشأة فقط واهمال وجهات نظر الاشخاص الذين يعملون داخل المنشأة المقترضة.
 - 2- التركيز على المبادئ الاساسية واطار تحليل مفهوم ومجال الادارة المالية مثل مشاكل التمويل في شركات المساهمة وعدم التركيز على مشاكل التمويل الأخرى.
 - 3- لم يستطع معالجة تخصيص الاموال فقد اهتم بمعالجة اساليب و طرق التمويل الطويل الاجل واهمال مشاكل التمويل القصير الأجل بما في ذلك راس المال العام .
 - 4- اهتم باحداث مالية نادرة الوجود مثل الاندماج واعادة تنظيم وتوحيد الحسابات الختامية.
- المدخل الحديث: يمثل نظرة عامة وشاملة لعلم الادارة المالية كما يتضمن اطارا للمبادئ العامة والادوات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية وتعتبر اهم مهام هذا المدخل هي عملية تدبير الاموال وكيفية صرفها فعلم الادارة المالية اصبح موضوعا مكملا للادارة لذا يمثل هذا المدخل الطرق التحليلية لحل المشاكل المالية التي تتعرض لها الشركات ويوصف مضمونه بالنقاط الاتية : (عبد الرحمن، 2020)

- 1- حجم المنشأة ونسبة النمو المراد تحقيقها.

2- نوعية مطلوبات المنشأة من حيث تداولها او ثباتها.

9.1.2 مراحل المدخل الحديث :

مر المدخل الحديث بمرحلتين وهما :

المرحلة الأولى : الاهتمام بالتمويل : في هذه المرحلة بدأ الاهتمام بتكلفة التمويل قبل وبعد الضريبة واختيار الانسب وظهرت اهتمامات مثل دمج الشركات واعادة لا تنظيم وتركزت اهتمامات الوظيفة المالية في هذه المرحلة على دراسة سوق المال بابعاده المختلفة فقد كان جانب المطلوبات من الميزانية هو الاهم ويجدر بقول بان المحور الاساسي للوظيفة المالية كان تدبير الاموال طيلة الفترة الأولى من بداية التطور الاقتصادي الى اوائل الخمسينات في القرت الماضي. (محمد، 2021)

المرحلة الثانية : الاهتمام بالتمويل والاستثمار : تغير مفهوم الوظيفة المالية من مجرد وظيفة تهتم باجراءات تدبير الاموال اللازمة للمشروع الى وظيفة تختص باتخاذ القرارات بشأن الاستثمار ومجال التمويل وتهتم بالتخطيط المالي والرقابة المالية وصولا الى مراجعة ومراقبة قرارات الربط المالي الجديد وربط الاستخدامات الجديدة اضافة الى تدبير الاموال تهتم بمجال الانتاج والتسويق واي اقسام اخرى في المنشأة وتتخذ قرارات امتلاك أوسع للاصول ويمكن تلخيص واجبات وخصائص الادارة المالية كالاتي : (يكوش، 2020)

1- العمل على ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال الدراسة والمفاضلة بين الاستثمارات المختلفة.

2- العمل على تدبير الموارد المالية اللازمة للمنشأة من مصادر التمويل المختلفة باجراءاتعمليات المفاضلة بينها .

3- القيام بعمليات التخطيط النقدي بما يضمن تحقيق الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

4- ادارة راس المال العامل بما يضمن الاستمرار لعمليات المشروع التشغيلية وإجراءات الانفاق والصرف.

5- القيام بعمليات المتابعة والمراقبة المالية للمشروع من خلال عمليات التحليل المستمر للاداء وإعداد الموازنة العامة والحفاظ على المال العام.

5- الاحتفاظ بالسجلات المالية وامثالها واعداد القوائم المالية التي توضح الموقف المالي للمشروع

10.1.2 العوامل المؤثر على الادارة المالية:

تتأثر الإدارة المالية بعدة عوامل نذكر منها :

1 - الكيانات العملاقة وتأثيرها على الإدارة المالية : التطور الاقتصادي الملموس خلال القرن الحالي وعلى الأخص في النصف الثاني منه أدى إلى انتشار العديد من الشركات العابرة القارات أو الشركات متعددة الجنسيات ذات الأعمال الضخمة وأمام هذا التطور الكبير كان لابد من وجود صدى مناسب في العلوم ذات العلاقة ومن أهمها الإدارة المالية والمحاسبة المالية لظهور العديد من المشاكل التي لم تكن معروفة من قبل كان من الضروري علاجها وكيفية التعامل معها لمسايرة التطور الاقتصادي وإن تزايد نزعة الشركات والمستثمرين الأفراد وغيرهم إلى عبور الحدود نحو آفاق استثمارية جديدة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والمالية والتشريعية أضاف أعباء جديدة إلى الوظيفة المالية ونقل بها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي لتدخل في إطار جديد يعرف بالعمولة انعكس ذلك على التمويل العالمي فمثلا نجد أن أسواق المال تفتح وتزداد ويتزايد اتصالها وارتباطها ببعضها البعض عن طريق الاتصالات السريعة والحاسبات الفائقة السرعة وتكنولوجيا الاتصالات تمكن من إنتاج أكثر العمليات التمويل الأجنبي المتعدد الأطراف والعملات في أيام معدودات سعيا وراء التمويل المناسب والذي يكون عادة أقل تكلفة وكذلك إذا انعكس ذلك على أسعار السلع والمواد الخام والطاقة وأصبحت هي الأخرى سريعة التقلب والعمولة حملت معها العديد من المشاكل التي تحتاج إلى التطوير الدائم والمستمر للوظيفة المالية ومن أهم هذه المشاكل نذكر: (بلواضح، 2020)

أ- توحيد أسس إعداد القوائم المالية.

ب- ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية.

ت- المعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية.

ث- المعالجة الضريبية (التحاسب الضريبي الدولي).

2- التضخم وتأثيره على الإدارة المالية: زاد التضخم بصورة ملحوظة على الأخص في السبعينات

وأوائل الثمانينات من هذا القرن واجتاح الكثير من دول العالم مع اختلاف نسبته من دولة إلى أخرى ولا

تزال بعض الدول تواجه تضخما ماليا بمعدلات مرتفعة ويؤثر التضخم تأثيرا كبيرا على السياسات والبنوك

ومؤسسات التمويل ومن أهم جوانب التأثير: (بن لحرش، 2022)

أ - صعوبة التخطيط .

ب- الطلب على رأس المال.

ت- معدلات الفائدة

ث- التقارير والمشاكل المحاسبية .

3- تأثير الضرائب على الإدارة المالية: تتعرض الاستثمارات للعديد من الضرائب منها الضرائب

المباشرة وغير المباشرة فمن المعروف أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها وعادة ما يختلف هذا النظام

من دولة لأخرى تحقيقا للعديد من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وضع هذا النظام ، فقد يتشدد

مع الشركات بإخضاع كافة معاملات هذه الشركات للضرائب سواء داخل الدولة أو خارجها الأمر الذي يعد

أحد أهم المعوقات المالية للاستثمار والتنمية وقد يتساهل هذا النظام لتخفيف الأعباء الضريبية على

المعاملات التي تمت داخل الدولة فقط مع إعفاء كامل للمعاملات التي تمت خارج حدود الدولة وذلك

تشجيعا ودعما للاستثمار والتنمية والاهتمام بمبادئ ومعايير التحاسب الضريبي، مما يؤثر على الاستثمار

وعلى إعداد القوائم المالية المختلفة.(دمدي، 2022)

11.1.2 علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى :

ترتبط الادارة المالية بالعلوم الاجتماعية والسلوكية الأخرى بسبب مكانتها المهمة في إدارة المنشآت

ارتباطا وثيقا وتتناول ذلك بقليل من التفصيل فيما يلي :

1- المحاسبة والإدارة المالية : يخلط الكثيرون بين المحاسبة والإدارة المالية فهم يلاحظون أنه يتم

استخدام نفس المصطلحات ونفس القوائم المالية حين التعرض للموضوعين وبالتالي فهم لا يجدون فرقا

بينهما ولكن الصحيح هو أن المحاسبة تهتم أساسا بجمع البيانات في حين تهتم الإدارة المالية بتحليل هذه

البيانات بغرض اتخاذ القرارات وعلى الرغم من ازدياد أهمية المحاسبة في الآونة الأخيرة كوسيلة لتزويد

المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة فان رجال الإدارة المالية تقع عليهم المسؤولية الكاملة في

التحليل والتخطيط والرقابة. (بالعيد، 2023)

2- الاقتصاد والادارة المالية: ان أكثر الجوانب ضرورة واهمية من وجهة نظر رجال الادارة المالية

هو المناخ الاقتصادي ويعرف بانه استخدام الموارد المحدودة لمقابلة اهداف المجتمع واذا نظرنا الى القرارات

التي تتخذ داخل المشروع سواء كانت قرارات انتاجية او تسويقية أو مالية فاننا نجد انها تهدف الى تحقيق

نفس الشئ الاستخدام الامثل للموارد) وعلى هذا الاساس فانه يمكن اعتبار الادارة المالية جانب من جوانب

النظرية الاقتصادية للمشروع وهي :

أ- العلاقة بين الاقتصاد التجميعي (الكلي) والإدارة المالية : يهتم الاقتصاد التجميعي بالبيئة

التي تمارس فيها وظائف التمويل لذلك تفيد النظريات الاقتصادية في تفهم المتغيرات ذات العلاقة بهذه

البيئة فهو يهتم بالنظام المصرفي ككل والوسائط الماليين وكذلك السياسات المالية الحكومية ومتابعة

النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وكيفية السيطرة عليه لكن هذه النظريات لا تعترف بالحدود الجغرافية

لذلك فهي تنطرق إلى المنظمات والمؤسسات المالية للدولة حيث تتدفق الأموال فيما بينها فإذا كان المشروع

جزء من هذه البيئة فمن الضروري أن يلم المدير المالي بالإطار التنظيمي لهذه المنظمات والآثار المترتبة على

السياسة الاقتصادية وأثرها على بيئة القرار أي أنه يمكن القول بأن المدير المالي لا يستطيع القيام بوظائفه

بطريقة مرضية إذا لم يكن متفهما لهذه العلاقات وعليه أيضا تتبع أثر التغير في السياسة المالية على مقدرة

الشركة في الحصول على الأموال وتحقيق الأرباح وكذلك الإمام بمختلف المنظمات المالية وشروطها ونظام

العمل بها وتقدير مصادر الأموال المحتملة والمناسبة للشركة. (البدران، 2020)

ب- الاقتصاد الجزئي والإدارة المالية : تهتم نظرية الاقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع أي أنها تؤثر على الإجراءات والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد لذلك فهي تهتم بالعلاقة بين الطلب والعرض واستراتيجيات تعظيم الأرباح حيث تستند على هذه الأخيرة في رسمها لكل النظريات الاقتصادية الجزئية خاصة القرارات المتعلقة بتحديد التشكيل الأمثل لعوامل الإنتاج والمنتجات والمستويات المثلى للمبيعات واستراتيجيات التسعير للمنتجات حيث تتأثر هذه الجوانب بالنظريات الاقتصادية الجزئية فتوجد نظريات تساعد في قياس مستوى المنفعة والخطر ومحددات القيمة أو الثمن و إذا لم يستطع المدير المالي تطبيق هذه النظريات فإنه على الأقل يعمل من خلال مجموعة المبادئ العامة في هذه النظريات وباختصار. (حسون، 2020)

من الضروري المعرفة بالعلوم الاقتصادية لتفهم البيئة المالية ونظريات اتخاذ القرار وهما يشكلان جوهر الإدارة المالية المعاصرة فالإقتصاد الكلي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات الحكومية والمالية وغيرها التي من خلالها تتدفق الأموال والائتمان وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام وللعمل داخل هذه البيئة التي تشكلها هذه المؤسسات فلا بد من الإلمام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم تخطيط العمليات وتعظيم الأرباح فلا يواجه المدير المالي المنافسين فقط داخل الصناعة وإنما عليه أن يتصدى للظروف الاقتصادية المرتقبة سواء كانت ملائمة أو غير ذلك . (عبد الرحمن، 2020)

3- الاساليب الكمية والعلوم السلوكية والاجتماعية : تتعامل الادارة المالية مع البيانات والافراد وتوفر عملية التحليل للمدير المالي فرصة استخدام الاساليب الكمية الحديثة مثل البرمجة الخطية العددية والديناميكية والمحاكاة ونظرية المباريات وهذا يستدعي من دارس الادارة المالية ان يلم بهذه الاساليب من ناحية اخرى حيث ان تشغيل النشر يتضمن التفاعل بين الاصول المادية والمعلومات والافراد وتفهم العلوم السلوكية اصبح ضرورة لرجال الادارة المالية فلاك ان ادارة المشروع تتطلب علاقات سلطة بين الافراد والجماعات وهي ما تتضمنه العلوم السياسية وكذلك يلعب علم الاجتماع دورا اساسيا في تفهم سلوك الافراد داخل الجماعات واخيرا علم النفس ضروريا في التعامل مع الشخصية والمكونات العاطفية للمديرين والمرؤسين. (محمد، 2020)

4- الادارة المالية والحاسوب : كان اول استخدام للحاسوب في الشركات و في الحقل المالي وخاصة

المحاسبة في مجال احتساب الرواتب واصدار الفواتير وادخال وإخراج البضاعة من وإلى المخزون وجاء الحاسوب لانجاز هذه الاعمال بدقة فالحاسوب يعطي المعلومات المطلوبة بسرعة عن المخزون السلعي ويستخدم في التخطيط والرقابة. (محمد، 2021)

علاقة الإدارة المالية بالادارات الأخرى:

وظيفة التمويل لا تتوقف على توفير التمويل اللازم عند انشاء الشركة بل هي وظيفة مستمرة ومتكاملة مع وظائف المنشأة الأخرى وان ادبيات الادارة المعاصرة تشير الى ان منشآت الاعمال تؤدي عددا من الوظائف منها وظيفة الانتاج لانتاج السلع والخدمات وتحمل في ذلك العديد من التكاليف كما تؤدي الشركات وظيفة التسويق من اجل التنبؤ بالمبيعات وترويج المنتجات وتوزيعها وبما ان الشركات تتحمل العديد من التكاليف المتعلقة بالانتاج والتسويق قبل ان تستلم العوائد من الانتاج وبيع تلك المنتجات فانها تحتاج الى كمية من التمويل والفترة التي يجب توفير التمويل فيها تعتمد على المعلومات التي ترد اليها وتستقيها من وظيفتي الانتاج والتسويق مثل عدد مكائن الانتاج المطلوبة فضلا عن المواد الأولية المطلوبة التي يجب شراؤها في المستقبل القريب. (بكوش، 2020)

أما بالنسبة للتسويق فان اهم المجالات للاتفاق هي الانفاق على الحالات الترويجية والاعلان وتطوير منتجات جديدة واستحداثها وفي مجال التكامل بين الوظائف المختلفة والتعاون بينها قامت الشركات بالاعتماد على على نظم وشبكات المعلومات للتأكد من تدفق المعلومات بين وظيفة التمويل والوظائف الادارية الأخرى فعلى سبيل المثال تؤدي الشركات الوظيفة المحاسبية التي تعتمد على المعلومات في اعداد التقارير المالية في فترات زمنية منتظمة (ربع سنوية) مثلا واعداد السجلات الضرورية لاجراض الضريبة فضلا عن تزويد المدراء بالتقارير المحاسبية لاتخاذ القرارات وتستفيد وظيفة التمويل من تلك القوائم المالية من اجل تقويم اداء الشركة في الماضي والاعتماد عليها في اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار بحيث تكون متوافقة ومنسجمة مع خطط واهداف الشركة ومن النقاط المهمة التي يجب توضيحها هو عمق وحجم التفاعل والتكامل بين الادارات والوظائف الأخرى في المنشأة لغرض تحديث الفعالية والكفاءة حيث لا يوجد قرار في المنشأة الا وله آثار ونتائج مالية فقرارات الشراء والانتاج والتسويق و شئون الافراد

وكذلك البحث والتطوير جميعا تتضمن الحاجة الى توفير مصادر اموال وانفاقها لذلك تعد الادارة المالية نظام فرعي من النظام الاكبر المتمثل بالمنشأة وتؤثر وتتأثر بالقرارات التي تتخذها الادارات الاخرى .
(بلواضح، 2020)

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصديق والثبات لأداة الدراسة

2.3 منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث يتيح المنهج الوصفي التحليلي وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وفهمها بشكل دقيق، ثم يعمل على حل المشكلات والتساؤلات التي تندرج تحت مجال البحث العلمي، ويهتم هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من مصادر مختلفة ويقوم بتحليلها وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنهجية. ثم يقوم بتطبيق أدوات التحليل المناسبة للبيانات المجمعة من خلال الأساليب الإحصائية المختلفة بهدف إعطاء تفسير ونتائج مناسبة حول تلك الظاهرة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في أنظمة الإدارة المالية والرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي ونتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من أجل جمع البيانات وتم نشر الرابط الخاص بالاستبيان على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 330 فرد وهم الذين أجابوا على استمارة الاستبيان.

4.3 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة وأيضاً البحث والمطالعة من خلال الإنترنت وذلك ليتم دعم الدراسة بالمفاهيم والأسس ذات العلاقة بموضوعها.
- المصادر الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة.

5.3 الأساليب الإحصائية:

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة ضمن الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبالتحديد الأساليب الإحصائية التالية:

- التوزيع التكراري والنسب المئوية لتحديد خصائص عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي لحساب متوسط استجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة لقياس مستوى متغيرات الدراسة
- اختبار ألفا كرونباخ للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوى الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

6.3 أداة الدراسة

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من ثلاث أقسام هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة والتي تشتمل على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة الوظيفية)
 - **القسم الثاني:** اشتمل على العبارات المتعلقة بمحور الرقابة الداخلية والذي يشتمل على ثلاث ابعاد وهي (معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة، معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة، معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة) وتضمن 45 فقرة
 - **القسم الثالث:** اشتمل على العبارات المتعلقة بمحور فعالية الإدارة المالية وتضمن 15 فقرة
- وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.
- وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

$$\text{مدي المقياس} = \text{أعلي رقم في المقياس (5)} - \text{أقل رقم في المقياس (1)} = 4$$

$$\text{مدي المستوي} = \text{مدي المقياس} / \text{عدد المستويات (5)} = 0.80$$

جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت

التدريج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	4.19 – 3.4	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا

7.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: الرقابة الداخلية

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة			
1	تتوفر الكفاءة المهنية اللازمة في المراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية	0.718**	0.000
2	تتوفر الخبرة العملية اللازمة في المراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية	0.779**	0.000
3	يتم توفير دورات تدريبية مستمرة للمراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية	0.835**	0.000
4	المستوى التعليمي والمهارة الفنية للمراقبين الداخليين ملائمة لعمليات المراجعة التي يتم تنفيذها	0.895**	0.000
5	يتوافر لدى المراقبين الداخليين معرفة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب مراجعتها.	0.859**	0.000

0.000	0.647**	يتوفر في المراقبين الداخليين الحيادية والاستقلالية	6
0.000	0.871**	لا تخضع أنشطة الرقابة الداخلية لأي تدخل داخلي أو خارجي	7
0.000	0.806**	لا يؤثر الإفصاح على استقلال أعمال وحدة الرقابة الداخلية.	8
0.000	0.868**	لا تتدخل أي إدارة في تعيين المراقبين القائمين بعملية الرقابة الداخلية	9
0.000	0.834**	يهتم المراقبين الداخليين بالعمل على بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تأديتهم لعملهم	10
0.000	0.841**	يهتم المراقبين الداخليين بتوافر الممارسة الأخلاقية التي تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقهم والدور المتوقع منهم	11
0.000	0.793**	يقوم المراقبين الداخليين باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في تحليل البيانات التي تساهم في تنفيذ مهام الرقابة	12
0.000	0.911**	يهتم المراقبين الداخليين ببذل العناية المهنية اللازمة عند تقديم الخدمات الاستشارية	13
0.000	0.842**	يهتم المراقبين الداخليين بالعمل على تجنب وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات أثناء تنفيذ عملية الرقابة	14
0.000	0.874**	يهتم المراقبين الداخليين بالالتزام بمعيار الجودة في تنفيذ مهامهم	15
معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة			

0.000	0.642**	يقوم المراقبين الداخليين بطلب المستندات والوثائق اثناء تنفيذ عملية الرقابة	16
0.000	0.743**	يقوم المراقبين الداخليين بتوضيح الهدف من طلب المعلومات والوثائق والمستندات اثناء تنفيذ عملية الرقابة	17
0.000	0.924**	يعمل المراقبين الداخليين على اجراء تحليل وتقييم مناسب للمعلومات التي يتم الحصول عليها اثناء تنفيذ عملية الرقابة	18
0.000	0.810**	يهتم المراقبين الداخليين بتسجيل المعلومات اثناء عملية الرقابة	19
0.000	0.887**	يهتم المراقبين الداخليين بوضع نظام يتفق مع سياسة المؤسسة لحفظ وتداول سجلات وحدة الرقابة الداخلية.	20
0.000	0.875**	يضع المراقبين الداخليين خطة لكل مهمة مراجعة يتم تنفيذها تتضمن النطاق والهدف والتكلفة والوقت	21
0.000	0.852**	يقوم المراقبين الداخليين بتحديد المسؤولية عن المتابعة في دليل الرقابة الداخلية المعد من قبل المؤسسة	22
0.000	0.856**	يقوم المراقبين الداخليين بالتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن نتائج الرقابة التي تم تنفيذها	23
0.000	0.856**	يهتم المراقبين الداخليين بالقيام بالمتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراء المناسب على نتائج الرقابة التي تم التقرير عنها	24

0.000	0.844**	يقوم المراقبين الداخليين بدراسة الأنظمة واللوائح للتحقق من كفايتها ومدى الالتزام بها	25
0.000	0.897**	يقوم المراقبين الداخليين بالتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح التي تخضع لها المؤسسة	26
0.000	0.899**	يهتم المراقبين الداخليين بالتأكد من كفاية وملائمة الأنظمة المستخدمة في عملية الرقابة	27
0.000	0.862**	يقوم المراقبين الداخليين عند تحديد أهداف مهام الرقابة بالأخذ في الاعتبار احتمالات حدوث الأخطاء	28
0.000	0.903**	يهتم المراقبين الداخليين بالوصول إلى فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية بهدف تقييمه	29
0.000	0.909**	يقوم المراقبين الداخليين بدراسة وتحليل التقارير والبيانات المالية كالقوائم المالية أو الحسابات الختامية والإيضاحات المرفقة بها التي تساهم في تنفيذ عملية الرقابة	30
معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة			
0.000	0.902**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على أن يكون تقرير مهمة الرقابة بالشكل الذي يضمن وصول النتائج التي تم التوصل إليها إلى المؤسسة بشكل واضح ودقيق	31

0.000	0.765**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على التوصيات التي يجب تنفيذها	32
0.000	0.880**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة اهداف عملية الرقابة	33
0.000	0.839**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يتضمن تقرير مهمة الرقابة توضيح نطاق عملية الرقابة	34
0.000	0.905**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يتضمن تقرير مهمة الرقابة تقييم المخاطر	35
0.000	0.851**	يعمل المراقبين الداخليين على الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية عند تقديم تقرير مهمة المراجعة	36
0.000	0.905**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على الأسلوب المتبع في تنفيذ عملية الرقابة	37
0.000	0.866**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على الإجراءات التصحيحية	38
0.000	0.835**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على إجراءات المتابعة	39

0.000	0.889**	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على تحقيق الشفافية والمصداقية في تقرير مهمة الرقابة	40
0.000	0.723**	تقارير المراقبين الداخليين تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجودة المعلومات المالية	41
0.000	0.759**	تتمتع المعلومات المقدمة من قبل مراجعي الحسابات في تقرير مهمة الرقابة بالشمولية والفاعلية والكفاءة	42
0.000	0.912**	تتيح المعلومات المقدمة من قبل مراجعي الحسابات القدرة في تقرير مهمة المراجعة التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات.	43
0.000	0.822**	يمثل رأي المراقبين الداخليين في تقرير مهمة الرقابة مرجع أساسي لاتخاذ القرارات	44
0.000	0.748**	يساهم جودة تقرير مهمة الرقابة في مواجهة مظاهر الفساد والانحرافات	45

**** ذات دلالة احصائية عند 0.01**

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الرقابة الداخلية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور الرقابة الداخلية تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

المحور الثاني: الإدارة المالية

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
1	تساعد الإدارة المالية على تحديد امكانياتها ومدى توافقها مع رسالتها وأهدافها الاستراتيجية	0.865**	0.000
2	تساهم الإدارة المالية بزيادة قدرة المؤسسة على تصميم أنظمة عملياتها الرئيسية بطريقة تضمن خلق قيمة للمتعاملين وتحقيق التميز في الأداء	0.855**	0.000
3	ساعدت الإدارة المالية المؤسسة على توفير الأساليب التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات أفضل في العمل	0.866**	0.000
4	تساهم الإدارة المالية في زيادة قدرة المؤسسة على التحقق من سلامة وملائمة النظام المالي المستخدم	0.858**	0.000
5	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على اقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاج أي قصور في النظام المالي	0.865**	0.000
6	تساعد الإدارة المالية المؤسسة على الالتزام بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية	0.775**	0.000
7	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة على التحقق من كفاءة وملائمة الأنظمة واللوائح المتبعة	0.890**	0.000

0.000	0.918**	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على تقويم الخطة التنظيمية ومدى وملاءمتها لتحقيق الأهداف المطلوبة	8
0.000	0.855**	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على مراجعة العقود والاتفاقيات التي أبرمتها للتأكد من مدى التقيد بها	9
0.000	0.749**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على التعرف على مدى جودة استخدام مواردها المالية والبشرية	10
0.000	0.904**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات والتأكد من مدى جودتها	11
0.000	0.925**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بمعايير المراجعة عند متابعة أعمال الصناديق وفحص دفاترها وسجلاتها ومستنداتها	12
0.000	0.901**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بمعايير المراجعة عند اجراء عمليات الجرد والتقييم	13
0.000	0.901**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على مراجعة التقارير المالية والحسابات الختامية	14
0.000	0.853**	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بالأخلاقيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل	15

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الإدارة المالية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور الإدارة المالية تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
الرقابة الداخلية	0.988	45
الإدارة المالية	0.976	15
إجمالي استمارة الاستبيان	0.990	60

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha وهي أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل النتائج

1.4 مقدمة

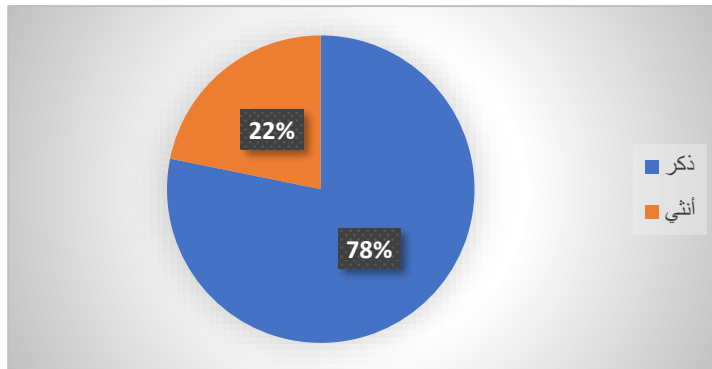
سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

2.4 خصائص عينة الدراسة

1- **الجنس:** تبين ان 86 فرد من افراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة 78.2 % و 24 فرد من

الاناث بنسبة 21.8 %

شكل (1) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للجنس

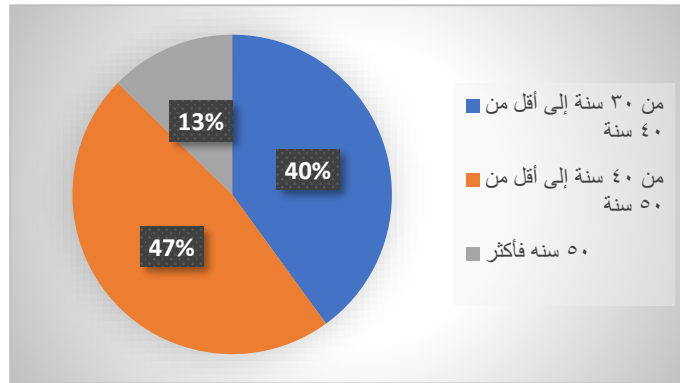


2- **العمر:** تبين ان 44 فرد من افراد عينة الدراسة أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بنسبة

40 % و 52 فرد أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة 47.3 % و 14 فرد أعمارهم 50 سنة

فأكثر بنسبة 12.7 %

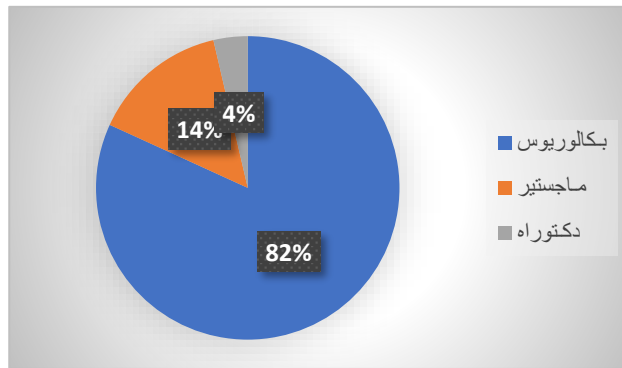
شكل (2) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للعمر



3- المؤهل العلمي: تبين ان 90 فرد من افراد عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 81.8% و16

فرد مؤهلهم ماجستير بنسبة 14.5% و4 أفراد مؤهلهم دكتوراه بنسبة 3.6%

شكل (3) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي

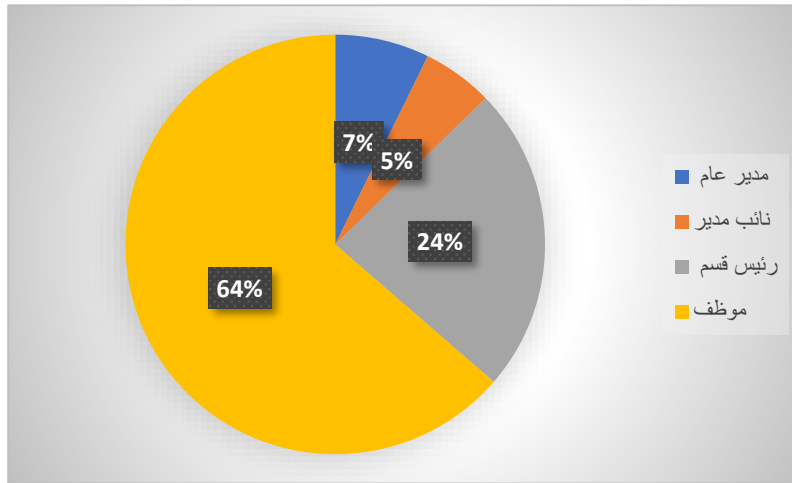


4- الدرجة الوظيفية: تبين ان 8 أفراد من افراد عينة الدراسة من المديرين بنسبة 7.3% و6 أفراد

من نواب المدير بنسبة 5.5% و26 فرد رؤساء اقسام بنسبة 23.6% و70 فرد من الموظفين بنسبة

63.6%

شكل (4) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا للدرجة الوظيفية



5- عدد سنوات الخبرة الوظيفية: تبين ان فردين من افراد عينة الدراسة خبرتهم الوظيفية اقل من

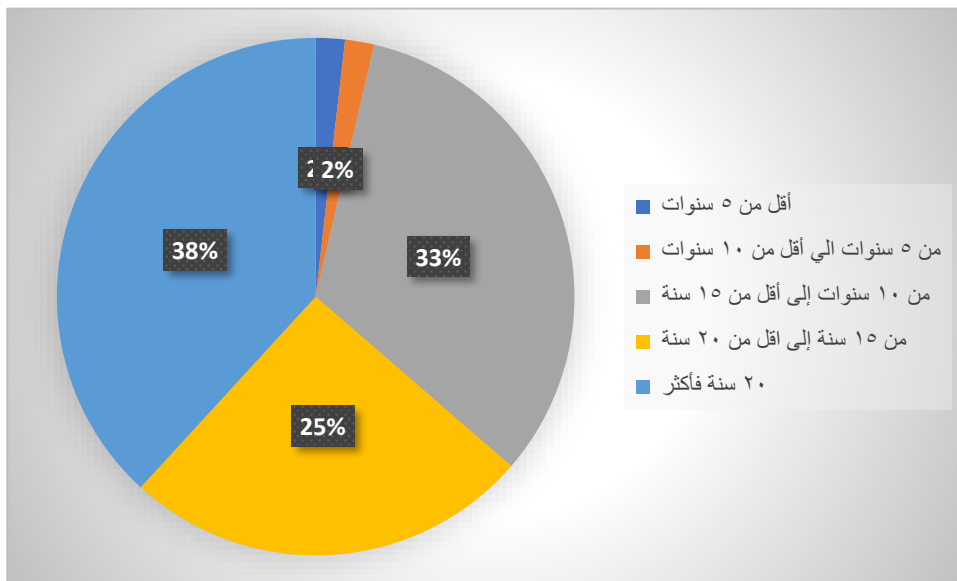
5 سنوات بنسبة 1.8 % وفردين خبرتهم الوظيفية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 1.8

% و 36 فرد خبرتهم الوظيفية من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة بنسبة 32.7 % و 28 فرد خبرتهم

الوظيفية من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة بنسبة 25.5 % و 42 فرد خبرتهم الوظيفية 20 سنة

فأكثر بنسبة 38.2 %

شكل (5) توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة الوظيفية



جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص للشخصية

النسبة %	العدد	الفئات	الخصائص
78.2	86	ذكر	الجنس
21.8	24	أنثى	
40.0	44	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	العمر
47.3	52	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	
12.7	14	50 سنة فأكثر	
81.8	90	بكالوريوس	المؤهل العلمي
14.5	16	ماجستير	
3.6	4	دكتوراه	
7.3	8	مدير عام	الدرجة الوظيفية
5.5	6	نائب مدير	
23.6	26	رئيس قسم	
63.6	70	موظف	
1.8	2	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة الوظيفية
1.8	2	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
32.7	36	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
25.5	28	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	
38.2	42	20 سنة فأكثر	

4.3 تحليل استمارة الاستبيان

لتحليل استمارة الاستبيان تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل

محور وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: الرقابة الداخلية

1- معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير

الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	11	0.946	3.800	تتوفر الكفاءة المهنية اللازمة في المراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية
مرتفع	12	0.892	3.782	تتوفر الخبرة العملية اللازمة في المراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية
مرتفع	7	0.858	3.873	يتم توفير دورات تدريبية مستمرة للمراجعين القائمين بعملية الرقابة الداخلية
مرتفع	9	0.880	3.818	المستوى التعليمي والمهارة الفنية للمراقبين الداخليين ملائمة لعمليات المراجعة التي يتم تنفيذها
مرتفع	3	0.832	3.927	يتوافر لدى المراقبين الداخليين معرفة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب مراجعتها.
مرتفع	6	0.932	3.891	يتوفر في المراقبين الداخليين الحيادية والاستقلالية
مرتفع	10	1.015	3.818	لا تخضع أنشطة الرقابة الداخلية لأي تدخل داخلي أو خارجي
مرتفع	15	0.978	3.673	لا يؤثر الإفصاح على استقلال أعمال وحدة الرقابة الداخلية.
مرتفع	14	1.064	3.691	لا تتدخل أي إدارة في تعيين المراقبين القائمين بعملية الرقابة الداخلية
مرتفع	8	0.953	3.836	يهتم المراقبين الداخليين بالعمل على بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تأديتهم لعملهم

مرتفع	4	0.854	3.927	يهتم المراقبين الداخليين بتوافر الممارسة الاخلاقية التي تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقهم والدور المتوقع منهم
مرتفع	13	0.923	3.745	يقوم المراقبين الداخليين باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في تحليل البيانات التي تساهم في تنفيذ مهام الرقابة
مرتفع	5	0.828	3.891	يهتم المراقبين الداخليين ببذل العناية المهنية اللازمة عند تقديم الخدمات الاستشارية
مرتفع	1	0.813	4.000	يهتم المراقبين الداخليين بالعمل على تجنب وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات أثناء تنفيذ عملية الرقابة
مرتفع	2	0.898	3.964	يهتم المراقبين الداخليين بالالتزام بمعيار الجودة في تنفيذ مهامهم
مرتفع		0.911	3.842	المتوسط

عند دراسة عبارات معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة تبين أن جميع العبارات في مستوى

الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة

الداخلية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.842 بانحراف معياري

0.911

2- معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير

الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع جدا	1	0.727	4.200	يقوم المراقبين الداخليين بطلب المستندات والوثائق اثناء تنفيذ عملية الرقابة

مرتفع	4	0.729	4.018	يقوم المراقبين الداخليين بتوضيح الهدف من طلب المعلومات والوثائق والمستندات اثناء تنفيذ عملية الرقابة
مرتفع	5	0.754	3.982	يعمل المراقبين الداخليين على اجراء تحليل وتقييم مناسب للمعلومات التي يتم الحصول عليها اثناء تنفيذ عملية الرقابة
مرتفع	3	0.763	4.073	يهتم المراقبين الداخليين بتسجيل المعلومات اثناء عملية الرقابة
مرتفع	2	0.724	4.091	يهتم المراقبين الداخليين بوضع نظام يتفق مع سياسة المؤسسة لحفظ وتداول سجلات وحدة الرقابة الداخلية.
مرتفع	13	0.852	3.836	يضع المراقبين الداخليين خطة لكل مهمة مراجعة يتم تنفيذها تتضمن النطاق والهدف والتكلفة والوقت
مرتفع	12	0.799	3.855	يقوم المراقبين الداخليين بتحديد المسؤولية عن المتابعة في دليل الرقابة الداخلية المعد من قبل المؤسسة
مرتفع	6	0.727	3.945	يقوم المراقبين الداخليين بالتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن نتائج الرقابة التي تم تنفيذها
مرتفع	7	0.724	3.909	يهتم المراقبين الداخليين بالقيام بالمتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسب على نتائج الرقابة التي تم التقرير عنها
مرتفع	9	0.884	3.909	يقوم المراقبين الداخليين بدراسة الأنظمة واللوائح للتحقق من كفايتها ومدى الالتزام بها
مرتفع	8	0.863	3.909	يقوم المراقبين الداخليين بالتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح التي تخضع لها المؤسسة
مرتفع	14	0.900	3.818	يهتم المراقبين الداخليين بالتأكد من كفاية وملائمة الأنظمة المستخدمة في عملية الرقابة
مرتفع	15	0.921	3.818	يقوم المراقبين الداخليين عند تحديد أهداف مهام الرقابة بالأخذ في الاعتبار احتمالات حدوث الأخطاء

مرتفع	10	0.904	3.909	يهتم المراقبين الداخليين بالوصول إلى فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية بهدف تقييمه
مرتفع	11	0.858	3.873	يقوم المراقبين الداخليين بدراسة وتحليل التقارير والبيانات المالية كالقوائم المالية أو الحسابات الختامية والإيضاحات المرفقة بها التي تساهم في تنفيذ عملية الرقابة
مرتفع		0.809	3.943	المتوسط

عند دراسة عبارات معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة تبين أن عبارة واحدة في مستوى

الموافقة المرتفع جدا وأربع عشر عبارة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى معايير الأداء

ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة

المتوسط الحسابي 3.943 بانحراف معياري 0.809

3- معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات معايير

التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	8	0.814	3.873	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يكون تقرير مهمة الرقابة بالشكل الذي يضمن وصول النتائج التي تم التوصل إليها إلى المؤسسة بشكل واضح ودقيق
مرتفع	2	0.727	3.945	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على التوصيات التي يجب تنفيذها
مرتفع	4	0.773	3.909	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة اهداف عملية الرقابة

مرتفع	12	0.873	3.836	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يتضمن تقرير مهمة الرقابة توضيح نطاق عملية الرقابة
مرتفع	9	0.836	3.873	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يتضمن تقرير مهمة الرقابة تقييم المخاطر
مرتفع	3	0.763	3.927	يعمل المراقبين الداخليين على الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية عند تقديم تقرير مهمة المراجعة
مرتفع	10	0.761	3.836	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على الأسلوب المتبع في تنفيذ عملية الرقابة
مرتفع	11	0.852	3.836	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على الإجراءات التصحيحية
مرتفع	5	0.782	3.891	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على ان يشتمل تقرير مهمة الرقابة على إجراءات المتابعة
مرتفع	13	0.914	3.836	يقوم المراقبين الداخليين بالعمل على تحقيق الشفافية والمصادقية في تقرير مهمة الرقابة
مرتفع	6	0.850	3.891	تقارير المراقبين الداخليين تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجودة المعلومات المالية
مرتفع	7	0.791	3.873	تتمتع المعلومات المقدمة من قبل مراجعي الحسابات في تقرير مهمة الرقابة بالشمولية والفاعلية والكفاءة
مرتفع	14	0.822	3.800	تتيح المعلومات المقدمة من قبل مراجعي الحسابات القدرة في تقرير مهمة المراجعة التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات.
مرتفع	15	0.845	3.727	يمثل رأي المراقبين الداخليين في تقرير مهمة الرقابة مرجع أساسي لاتخاذ القرارات
مرتفع	1	0.854	4.073	يساهم جودة تقرير مهمة الرقابة في مواجهة مظاهر الفساد والانحرافات

مرتفع	0.817	3.875	المتوسط
-------	-------	-------	---------

عند دراسة عبارات معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.875 بانحراف معياري 0.817

يتبين مما سبق ارتفاع مستوى تطبيق الرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.887 بانحراف معياري 0.846 وتبين أن بعد معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.943 بانحراف معياري 0.809 يليه بعد معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.875 بانحراف معياري 0.817 وأخيرا بعد معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.842 بانحراف معياري 0.911

المحور الثاني: الادارة المالية

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الإدارة

المالية

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع	5	0.841	4.091	تساعد الإدارة المالية على تحديد امكانياتها ومدى توافقها مع رسالتها وأهدافها الاستراتيجية
مرتفع	9	0.834	4.036	تساهم الإدارة المالية بزيادة قدرة المؤسسة على تصميم أنظمة عملياتها الرئيسية بطريقة تضمن خلق قيمة للمتعاملين وتحقيق التميز في الأداء

مرتفع	15	0.871	3.891	ساعدت الإدارة المالية المؤسسة على توفير الأساليب التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات أفضل في العمل
مرتفع	10	0.778	4.018	تساهم الإدارة المالية في زيادة قدرة المؤسسة على التحقق من سلامة وملائمة النظام المالي المستخدم
مرتفع	11	0.790	4.000	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على اقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاج أي قصور في النظام المالي
مرتفع	8	0.647	4.055	تساعد الإدارة المالية المؤسسة على الالتزام بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية
مرتفع	7	0.786	4.073	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة على التحقق من كفاءة وملائمة الأنظمة واللوائح المتبعة
مرتفع	12	0.778	3.982	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على تقويم الخطة التنظيمية ومدى وملاءمتها لتحقيق الأهداف المطلوبة
مرتفع	14	0.856	3.964	تساهم الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على مراجعة العقود والاتفاقيات التي أبرمتها للتأكد من مدى التقيد بها
مرتفع	9	0.713	4.073	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على التعرف على مدى جودة استخدام مواردها المالية والبشرية
مرتفع	1	0.692	4.127	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات والتأكد من مدى جودتها
مرتفع	4	0.796	4.091	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بمعايير المراجعة عند متابعة أعمال الصناديق وفحص دفاترها وسجلاتها ومستنداتها
مرتفع	13	0.801	3.982	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بمعايير المراجعة عند اجراء عمليات الجرد والتقييم

مرتفع	2	0.836	4.127	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة ر على مراجعة التقارير المالية والحسابات الختامية
مرتفع	3	0.850	4.109	تساعد الإدارة المالية على زيادة قدرة المؤسسة على التقيد بالأخلاقيات عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل
مرتفع		0.791	4.041	المتوسط

عند دراسة عبارات الإدارة المالية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح

ارتفاع مستوى الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة

حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.041 بانحراف معياري 0.791

4.4 اختبار فروض الدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية والفروض الفرعية تم استخدام معادلة الانحدار البسيط وجاءت النتائج كما يلي:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية

الإدارة المالية

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
0.794		6300.		6270.	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F

0.000	184.170	7272.974	1	7272.974	الانحدار Regression	
		39.491	108	4264.989	الباقى Residual	
			109	11537.964	المجموع Total	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
.000	4.192		3.453	14.474	الثابت Constant	الإدارة المالية
.000	13.571	.794	.019	.264	الرقابة الداخلية	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (10) معنوية نموذج الانحدار البسيط للتعرف على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية وفاعلية الإدارة المالية عند مستوى معنوية 0.05 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.794 واتضح أن المتغير المستقل (فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية) يفسر 63 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدارة المالية) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بمقدار 1 % ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.963% مما يبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لمعايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة

على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05

جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة على

فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ^{-2 Adjusted}		
0.728		0.530		0.525		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	6113.244	1	6113.244	121.708	0.000	
	5424.720	108	50.229			
	11537.964	109				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الإدارة المالية	الثابت Constant	22.281	3.540		6.294	.000
	معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة	.665	.060	.728	11.032	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (11) معنوية نموذج الانحدار البسيط للتعرف على أثر معايير الصفات ذات

الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي

قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة وفاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.728 واتضح أن المتغير المستقل (معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة) يفسر 53% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدارة المالية) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة بمقدار 1 % ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.665% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لمعايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على

فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05

جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية

الإدارة المالية

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
0.767		0.589		0.585	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار Regression	6793.069	1	6793.069	154.619	0.000
الباقى Residual	4744.895	108	43.934		
المجموع Total	11537.964	109			

المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الإدارة المالية	الثابت Constant	15.516	3.682		4.214	.000
	معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة	.763	.061	.767	12.435	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (12) معنوية نموذج الانحدار البسيط للتعرف على أثر معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة وفاعلية الإدارة المالية عند مستوى معنوية 0.05 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.767 واتضح أن المتغير المستقل (معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة) يفسر 58.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدارة المالية) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة بمقدار 1% ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.763% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لمعايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة

على فاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05

جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على

فعالية الإدارة المالية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ⁻² Adjusted		
0.767		0.589		0.585		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	7756.645	1	7756.645	221.541	0.000	
الباقى Residual	3781.319	108	35.012			
المجموع Total	11537.964	109				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
الإدارة المالية	الثابت Constant	13.004	3.248		4.003	.000
	معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة	.819	.055	.820	14.884	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (13) معنوية نموذج الانحدار البسيط للتعرف على أثر معايير التقارير ذات

الصلة بعمل الرقابة على فعالية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي

قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على فعالية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig T) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على فعالية الإدارة المالية عند مستوى معنوية 0.05 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.767 واتضح أن المتغير المستقل (معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة) يفسر 58.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإدارة المالية) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة بمقدار 1% ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.819% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان الالكتروني واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحاث يمكن اجراؤها في المستقبل

2.5 نتائج الدراسة

✓ ارتفاع مستوى معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة الداخلية داخل

مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط

الحسابي 3.842 بانحراف معياري 0.911

✓ ارتفاع مستوى معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة الداخلية داخل

مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط

الحسابي 3.943 بانحراف معياري 0.809

✓ ارتفاع مستوى معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة كأحد ابعاد الرقابة الداخلية داخل

مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط

الحسابي 3.875 بانحراف معياري 0.817

✓ ارتفاع مستوى تطبيق الرقابة الداخلية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر

افراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.887 بانحراف معياري 0.846 وتبين

أن بعد معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة جاء في المرتبة الأولى يليه بعد معايير التقارير ذات

الصلة بعمل الرقابة في المرتبة الثانية وأخيرا بعد معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة في

المرتبة الثالثة

✓ ارتفاع مستوى الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي من وجهة نظر افراد عينة

الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.041 بانحراف معياري 0.791

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية

عند مستوى 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية

اجراءات الرقابة الداخلية على فاعلية الإدارة المالية عند مستوي معنوية 0.05 وبلغت قيمة

معامل الارتباط 0.794 وتبين أن كلما ازداد مستوى فاعلية اجراءات الرقابة الداخلية بمقدار 1

% ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.963%

مما يبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة

المالية عند مستوى 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير

الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة وفاعلية الإدارة المالية عند مستوى 0.05 وبلغت قيمة معامل

الارتباط 0.728 وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير الصفات ذات الصلة بعمل الرقابة بمقدار 1

% ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار 0.665%

مما يبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة

المالية عند مستوى 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير

الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة وفاعلية الإدارة المالية عند مستوي معنوية 0.05 وبلغت قيمة

معامل الارتباط 0.767 وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير الأداء ذات الصلة بعمل الرقابة بمقدار

1 % ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار

0.763% مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

✓ وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمعايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة

المالية عند مستوى 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين معايير

التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة على فاعلية الإدارة المالية عند مستوي معنوية 0.05 وبلغت

قيمة معامل الارتباط 0.767 وتبين أن كلما ازداد مستوى معايير التقارير ذات الصلة بعمل الرقابة

بمقدار 1 % ازداد مستوى فاعلية الإدارة المالية داخل مؤسسات القطاع العام السعودي بمقدار

0.819 % مما يبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

3.5 التوصيات

✓ العمل على الحفاظ على المستوى المتميز من تطبيق الرقابة الداخلية داخل مؤسسات

القطاع العام السعودي من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين في المراجعة

الداخلية لمتابعة والتعرف على الأساليب الحديثة في مجال الرقابة الداخلية

✓ العمل على وضع وتطبيق وتفعيل التشريعات والقوانين التي تساهم في زيادة قدرة المراقبين

الداخليين على أداء أعمالهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية

✓ الاهتمام بزيادة وعي افراد إدارات مؤسسات القطاع العام السعودي بأهمية تطبيق الرقابة

الداخلية

✓ الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والامكانيات التي يمكن من خلال الحفاظ على المستوى

المتميز من الإضافة التي تحققها الرقابة الداخلية في الجهة التي تقوم بتطبيقها

4.5 المقترحات

✓ التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالرقابة الداخلية واثارها على الأداء وإنتاجية

الشركات والمؤسسات وكذلك العوامل المؤثرة عليها

✓ التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإدارة المالية في الشركات والمؤسسات

والعوامل المؤثرة عليها

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بالعيد، نعيمة، و ضو، نصر. (2023). الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة البنك الفرنسي BNP PARIBAS للفترة "2019-2005". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج6، ع1 ، 610 - 627.
2. البدران، عبد الخالق ياسين زاير، و عجاج، محمد نعيم. (2020). أثر ممارسات الإدارة المالية في الأداء المالي: راسة حالة لشركة بغداد للسجاد والمفروشات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2016. مجلة دراسات إدارية، مج13، ع26 ، 93 - 121.
3. براج، بلال، و براغ، محمد. (2022). المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة عينة من المراجعين الداخليين. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج6، ع1 ، 344 - 359.
4. بكوش، سارة. (2020). أثر إدارة وتطوير المنتجات المالية في تنشيط السوق المالية: دراسة مقارنة بين الأسواق المالية لكل من الجزائر والمغرب وتركيا للفترة 2005 - 2017. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، مج3، ع1 ، 133 - 155.
5. بلمقدم، مريم، و بن لدغم، فتحي. (2019). التدقيق الداخلي أداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة حالة مانطال. مجلة البشائر الاقتصادية، مج5، ع1 ، 995 - 1010.
6. بلواضح، عبدالعزيز. (2020). أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج6، ع2 ، 573 - 589.
7. بن لحرش، صراح. (2022). الإدارة المالية لصناديق التقاعد في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد بولاية قسنطينة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مج7، ع2 ، 318 - 329.

8. حسون، ليث نعمان، يونس، مي زهير، و نايف، يوسف حميد. (2020). انعكاسات الأزمات المالية على توجهات إدارة الأرباح: دراسة استطلاعية في البيئة العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج16، عدد خاص ، 49 - 62.
9. دمدى، إيمان، و آيت محمد، مراد. (2022). دراسة علاقة إدارة الأرباح بالمردودية المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر. مجلة العلوم الإدارية والمالية، مج6، ع2 ، 94 - 112.
10. شلابي، عمار. (2019). علاقة تكنولوجيا المعلومات بفاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة حالة المؤسسة المينائية بسكيكدة EPS. مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج4، ع2 ، 127 - 144.
11. صوافطة، عثمان أحمد، عصاعصة، سامية توفيق، و زيدان، شذا موسى. (2021). أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة وزارة المالية في رام الله. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج5، ع15 ، 30 - 47.
12. عبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله، و علي، شريف شمس الدين محمود. (2019). جودة المراجعة الداخلية ودورها في فاعلية الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة الدراسات الإدارية والإجتماعية، مج3، ع5 ، 114 - 149.
13. عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم، و النفيعي، ريا محمد. (2020). مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة. مجلة الاقتصاد والمالية، مج6، ع2 ، 1 - 27.
14. عيد، سماح فرج محمد. (2021). دور الرقابة الداخلية على الفعالية التنظيمية: دراسة تطبيقية على شركة مصر للبترول. مجلة البحوث الإدارية، مج39، ع3 ، 1 - 80.
15. فروانة، حازم أحمد محمد. (2019). الرقابة الداخلية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطيني. مجلة آفاق للعلوم، ع17 ، 152 - 172.
16. محمد، عامر بشير محمود، علي، علاء الدين أحمد محمد، الشيخ، أسمهان أحمد حسن، و أحمد، عبدالعزيز محمد طاهر. (2021). مدى إسهام الأدوات المالية المشتقة في إدارة مخاطر

الأسواق المالية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع9، 1 - 25.

17. محمد، محمد جاسم. (2020). تفاعل مكونات المرونة المالية للمصارف: دراسة تحليلية لعينة

من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2012-2016. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج12، ع31، 65 - 90.

18. المعموري، أحمد كاظم عيدان. (2021). الرقابة الداخلية وتأثيرها في ترشيد القرارات

الاستثمارية: دراسة استطلاعية لعينة من المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج13، ع3، 266 - 281.

19. نور، عبدالناصر إبراهيم، و طنبور، كايد محمد محمد. (2022). العوامل المؤثرة على فاعلية

نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مج25، ع1، 161 - 183.

20. يوسف، عائشة موسى محمد، أبكر، محمد علي عبدالله، و الطاهر، عاصم محمد الفضل

الربيع. (2022). أثر تكامل المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية على جودة المراجعة الخارجية:

دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الداخلية والخارجية العاملة بولاية جنوب دارفور - مدينة نيالا. مجلة ربحان للنشر العلمي، ع26، 199 - 232.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. Ajupov, A. (2019). *The risk-management theory in modern economic conditions*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335069397_The_risk-management_theory_in_modern_economic_conditions
2. Al-Ansi, A. M. (2023). *الحوكمة المالية والشفافية في الرقابة المالية*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373867670_alhwkmt_almalyt_walshfayt_f_y_alrqabt_almalyt-
3. Alfozan, A. A. (2024). *Leadership Dynamics in Organizational Change: An In-Depth Exploration of Public and Private Sectors in Saudi Arabia*. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/377743040_Leadership_Dynamics_in_Organizational_Change_An_In-Depth_Exploration_of_Public_and_Private_Sectors_in_Saudi_Arabia

4. AlGhamdi, S. (2022). Employees' intentions toward complying with information security controls in Saudi Arabia's public organisations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/363020499_Employees'_intentions_toward_complying_with_information_security_controls_in_Saudi_Arabia's_public_organisations
5. Almahuzi, A. S. (2020). Factors Impacting the Effectiveness of Internal Audit in the Saudi Arabian Public Sector. Retrieved from https://vuir.vu.edu.au/42261/1/ALMAHUZI_Ahmed-thesis.pdf
6. AlMuhayfith, S. (2020). The Impact of Enterprise Resource Planning on Business Performance: With the Discussion on Its Relationship with Open Innovation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853122005807>
7. Alqudah, H. (2023). Examining the critical factors of internal audit effectiveness from internal auditors' perspective: Moderating role of extrinsic rewards. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10570590/>
8. AL-RBAI, Z. M. (2020). The Effectiveness of Internal Audit in Government Units in the Kingdom of Saudi Arabia and their Obstacles in the Light of the Saudi Vision 2030 and Current Changes. Retrieved from https://www.mecsjs.com/uplode/images/photo/The_Effectiveness_of_Internal_Audit_in_Government_Units.pdf
9. Alzeban, A. (2019). An examination of the impact of compliance with internal audit standards on financial reporting quality: Evidence from Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/336646539_An_examination_of_the_impact_of_compliance_with_internal_audit_standards_on_financial_reporting_quality_Evidence_from_Saudi_Arabia
10. Arslan, M. (2020). https://www.researchgate.net/publication/336646539_An_examination_of_the_impact

- _of_compliance_with_internal_audit_standards_on_financial_reporting_quality_Evidenc
e_from_Saudi_Arabia. Retrieved from
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844020303650>
11. Berthod, O. (2018). Institutional Theory of Organizations. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/312572322_Institutional_theory_of_organizations
 12. Bouchrika, I. (2024). What is Systems Theory? Retrieved from
<https://research.com/education/what-is-systems-theory>
 13. Boufounou, P. (2024). Enhancing Internal Control Mechanisms in Local Government Organizations: A Crucial Step towards Mitigating Corruption and Ensuring Economic Development. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/12/4/78>
 14. Chang, Y.-T. (2019). The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and compliance. Retrieved from
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1815566918301589>
 15. Chrisman, J. J. (2019). Stewardship Theory: Realism, Relevance, and Family Firm Governance. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/332398586_Stewardship_Theory_Realism_Relevance_and_Family_Firm_Governance
 16. Clark, W. R. (2024). Foundations of Comparative Politics. Retrieved from
<https://collegepublishing.sagepub.com/products/foundations-of-comparative-politics-2-274955>
 17. Damawan, A. H. (2020). Resistance to Change: Causes and Strategies as an Organizational Challenge. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/339190336_Resistance_to_Change_Causes_and_Strategies_as_an_Organizational_Challenge
 18. Farnham, K. (2023). 5 components of internal controls: What they are and why they're important. Retrieved from <https://www.diligent.com/resources/blog/components-of-internal-controls>

19. Frahat, A. (2023). دور نظام المعلومات الالكترونية في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373798935_dwr_nzam_almlwmat_alalktrw_nyt_fy_tzyz_falyt_nzam_alrqabt_aldakhlyt
20. Gagliardi, N. (2023). Top 14 Financial Management Challenges for Businesses. Retrieved from <https://www.oracle.com/erp/financials/financial-management-challenges/>
21. Gatea, A. K. (2021). دور اجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350630769_dwr_ajraat_alrqabt_aldakhlyt_f_y_tzyz_jwdt_alqwaym_almalyt_wtathyrha_fy_atkhadh_alqarat_alastthmaryt
22. grantthornton. (2023). The Role of Auditing in Promoting Transparency and Accountability in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.grantthornton.sa/en/insights/articles-and-publications/role_of_auditing/
23. Hamed, R. (2023). The Role of Internal Control Systems in Ensuring Financial Performance Sustainability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371913053_The_Role_of_Internal_Control_Systems_in_Ensuring_Financial_Performance_Sustainability
24. Henk, O. (2020). Internal control through the lens of institutional work: a systematic literature review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/341410573_Internal_control_through_the_lens_of_institutional_work_a_systematic_literature_review
25. Hepworth, N. (2023). Implementing Public Financial Management and Internal Control (PFM/IC). Retrieved from https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-35066-5_2
26. Hussein, O. M. (2024). The impact of internal audit quality on fighting corruption in the Qatari public sector. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382053476_athr_jwdt_altdqyq_aldakhly_fy

_mharbt_alfsad_fy_alqta_alam_alqtryThe_impact_of_internal_audit_quality_on_fighting
_corruption_in_the_Qatari_public_sector

27. intone. (2024). Understanding The Importance of Internal Control in Audit. Retrieved from <https://intone.com/understanding-the-importance-of-internal-control-in-audit/>
28. Kamara, A. K. (2023). The Study on Effectiveness of Internal Audit on the Performance of the Public Sector in Sierra Leone: A Case Study of the National Social Security Insurance Trust. Retrieved from <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=127243>
29. Khando, K. (2021). Enhancing employees information security awareness in private and public organisations: A systematic literature review. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0167404821000912>
30. Kopp, C. M. (2024). What Is Agency Theory? Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/a/agencytheory.asp>
31. Leland, A. (2024). Fundamentals of the COSO Framework: Building Blocks for Integrated Internal Controls. Retrieved from <https://www.auditboard.com/blog/coso-framework-fundamentals/>
32. Longley, R. (2022). What Is Public Choice Theory? Retrieved from <https://www.thoughtco.com/public-choice-theory-6744655>
33. Maas, B. (2021). Cross-disciplinary approaches for better research: The case of birds and bats. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1439179121001067>
34. Maqdliyan, R. (2023). Antecedents and consequences of public sector organizational innovation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853123001440>
35. MARK, T. (2023). Contingency Theory: An Assessment. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374742152_Contingency_Theory_An_Assessment

36. Mertins, L. (2018). Risk Management and Internal Control: A Study of Management Accounting Practice. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/325777950_Risk_Management_and_Internal_Control_A_Study_of_Management_Accounting_Practice
37. Monteiro, A. (2021). Internal Control System Quality and Decision-Making Success: The Role of the Financial Information Quality. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/352454738_Internal_Control_System_Quality_and_Decision-Making_Success_The_Role_of_the_Financial_Information_Quality
38. Moshashai, D. (2018). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/327123671_Saudi_Arabia_plans_for_its_economic_future_Vision_2030_the_National_Transformation_Plan_and_Saudi_fiscal_reform
39. Nasser, J. K. (2022). THE IMPACT OF INTERNAL CONTROL SYSTEMS ON THE QUALITY OF FINANCIAL REPORTS. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/362157063_THE_IMPACT_OF_INTERNAL_CONTROL_SYSTEMS_ON_THE_QUALITY_OF_FINANCIAL_REPORTS
40. Preuss, S. (2021). How do corporate political connections influence financial reporting? A synthesis of the literature. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0278425420300673>
41. Rahahleh, N. A. (2024). Unveiling the Financial Performance Impact: Internal Auditing's Role in Saudi Firms. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381846546_Unveiling_the_Financial_Performance_Impact_Internal_Auditing's_Role_in_Saudi_Firms
42. Rashid, C. A. (2022). THE ROLE OF INTERNAL CONTROL IN FRAUD PREVENTION AND DETECTION. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357888386_THE_ROLE_OF_INTERNAL_CONTROL_IN_FRAUD_PREVENTION_AND_DETECTION

43. Rather, N. A. (2023). Evaluating the impact of internal control systems on organizational effectiveness. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/LBSJMR-11-2022-0078/full/html>
44. Rehman, S. (2023). Saudi Arabia's Economy Grows as it Diversifies. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/09/28/cf-saudi-arabias-economy-grows-as-it-diversifies>
45. RiskOptics. (2023). How To Identify Internal Control Weaknesses. Retrieved from <https://reciprocity.com/blog/how-to-identify-internal-control-weaknesses/>
46. Singh, I. (2023). Employee Training and Development Enhancing Employee Performance -A Study. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373775939_Employee_Training_and_Development_Enhancing_Employee_Performance_-A_Study
47. Thabit, T. H. (2018). وأثره في تعزيز الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي في SOX تبني قانون العراق. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/341463438_tbny_qanwn_SOX_wathrh_fy_tzyz_alrqabt_aldakhlyt_llhd_mn_alfsad_almaly_fy_alraq
48. تنظيم الرقابة الداخلية والمراجعة المالية في مؤسسات القطاع العام. العبابنة, و. ع. (2023). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377558681_tnzym_alrqabt_aldakhlyt_walmrajt_almalyt_fy_mwssat_alqta_alam
49. رقابة الأداء والبطالة المقنعة في منظمات القطاع العام. الفضالة, ف. ي. (2022). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/364612280_rqabt_alada_walbtalt_almqnt_fy_mnzmat_alqta_alam

Abstract

The study aimed to evaluate the impact of internal control systems on the effectiveness of financial management practices in the Saudi public sector. The study employed a descriptive analytical method to collect and analyse data. The study population consisted of employees working within financial management systems and internal control in public sector institutions in Saudi Arabia. Due to the difficulty of conducting a comprehensive survey of the entire population, a simple random sampling technique was used to collect data. A questionnaire link was distributed across social media platforms, and 330 individuals responded.

The study concluded that there is a statistically significant positive correlation between the effectiveness of internal control procedures and financial management effectiveness. Additionally, the study recommended maintaining the high standard of internal control application in public sector institutions by providing training programmes and courses for internal audit staff to familiarise them with the latest methods in the field of internal control.

Keywords: Internal control systems, financial management effectiveness, Saudi public sector.

Midocean University

Management college

Masters in business management



The role of internal control in enhancing the effectiveness of financial management in the Saudi public sector

Student preparation/

Naif Mansour Khayyat

Supervisor/

Dr. AsmaAbuanzeh

Year:

2024 - 1446